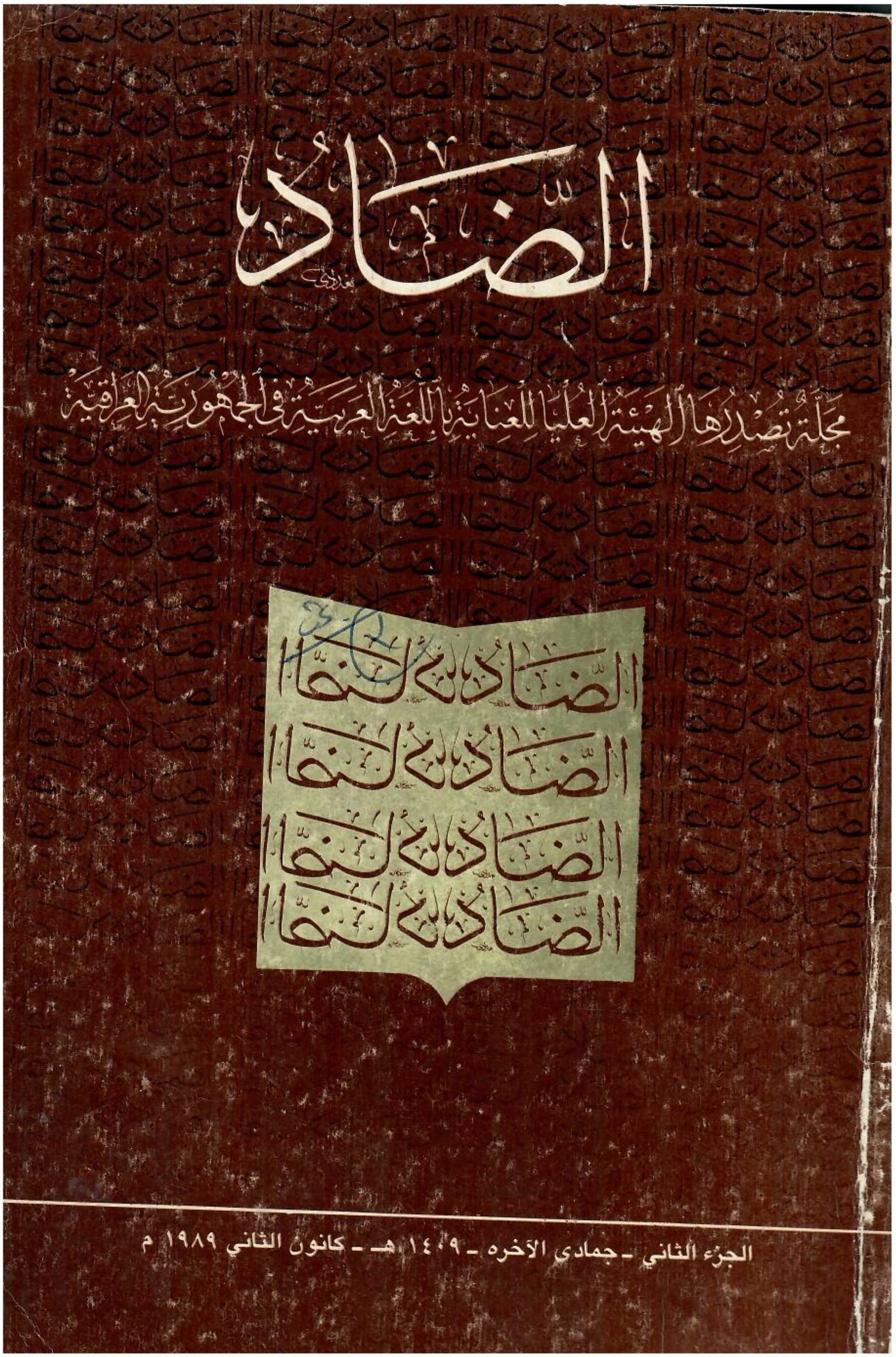
الضاد
مجلة تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية
الضاد يم لغا
الضاد يم لغا
الضاد يم لغا
الضاد يم لغا
الضاد يم لغا
الجزء الثاني - جمادى الآخره - ١٤٠٩ هـ - كانون الثاني ١٩٨٩ م

تأويل مسألة الكرسي وجمع الملايين في العربية

الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز
دائرة العلوم الانسانية - جامعة مؤتة

لعلَّ ما يُطالعنا في مظانِّ النحو واللغة والرسم الإملائيّ من تَعدُّدِ الآراء والمذاهب المختلفة التي تدور في فلكِ رسم كثيرٍ من الألفاظ العربيَّةِ - يَجْعلُنا نذهبُ من غير تردُّدٍ إلى أنَّ لأصول النحو والصرف وأقيستهما أَثراً بيِّناً في هذه المسألة، إذْ نجدُ ألفاظاً عربيَّةً لها أكثر من وجهٍ إملائيٍّ، فلا بُدَّ من أنْ تكون مسرحاً رحباً للتأويلات والتقديرات، لاجازتها وإخضاعها لسطان الأقيسة والأصول.

ولعلَّ لهذه الأوجه الإملائيّة دوراً رئيساً في نفور كثيرٍ من الطلبة والمتعلمين من بعض المسائل، والقولُ نفسُهُ فيما يطالِعُنا في كتاباتهم من عثراتٍ وزلاتٍ، وما في قراءاتِهِمْ للنصوصِ العربيَّة، نظمِها ونثرِها، من لحنٍ يدورُ في فلك الضبطين، الاعرابيِّ والصرفيِّ، ووقْفٍ في غير مواضع الوقف، وغيرِ ذلك من العيوب التي تتراءى لنا في الدروس النحويّة وغيرِها.

ويتصَّدى الدارسون، قديمُهُمْ ومحدَثُهم، إلى تيسير الرسم الإملائِيّ وتقريبه إلى المريدين والطلبة رغبةً في القضاء على هذه العيوب وتحطيم الأسوار التي تقِف

حاجزاً حصينا، وتوحيدِ الخطّ العربيّ في البلاد التي يشيعُ فيها، ولَمّا يَتَوَقَّفْ هذا التصديّ المتواصِلُ بعدُ، لعدم انتهائهم إلى مايُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ تيسيرا أو تقريبا ينهج نهجاً سويًّا، فالشكوى في ذروة السنام، والأخطاء الكثيرة ـ وَفْقَ مقاييس الإملاء والرسم السائدة ـ تُزَيِّنُ كتاباتِ الطلبة، وكثيرٍ من الخاصَّة من دارسي العربيَّة وغيرِهم، والقولُ نفسه في عيوب القراءة الكثيرة التي تعود إلى تَعَدُّدِ الأوجه في الرسم.

وتُطِلُّ علينا منِ هذا التصدِّي بعضُ دعواتَ التجديد والتيسير والتقريب، وهي دعوات تحمل في طيّاتها معاوِلَ هدمٍ لأسوارِ العربية الحصينة من النحو والصرف والخطّ العربيّ، إذ أخذت تَنْحَرِفُ فيما يسمّى بالحرص الشديد على العربيّة عن الصراط المستقيم، ولعلَّ أشدَّها انحرافاً تلك التي تدورُ في فلك استبدال الكتابة اللاتينية بالعربية التي شُرِّفَتْ بأن كانت حروف رسم القرآن الكريم، ومِمَّنْ حملَ لواءَ هذه الدعوة داود جلبي والأب أنستاس الكرملي، وإبراهيم حمودي[1] وسعيد عقل الذي صنَّف كتاباً بحروفها وغيرُهُ، على الرغم من أنَّ الحروفَ العربيَّة أكثرُ استيعابا للكلام العربيّ منها، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أن إشباعَ الحروف لا علامةَ له فيها، فيستوي فيها رسمُ (رَمى) و (رامَ)، وعليه فلا بُدَّ من ابتكار علامةٍ لهذه المسألة، والقول نَفْسُهُ بالنسبة لبعض الحروف العربيَّة التي لا مخارجَ لها في اللاتينيَّة.

ولعلَّ هذه الدعوة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدعوة إلى إشاعة العاميّة، واستبدالها بالفصيحة، لغةِ القرآن الكريم، والحديثِ النبويّ الشريف، والكلام العربيّ، نظمِه ونثرِه، وهي دعوةٌ يحملُ لواءَها بعضُ المستشرقين الحاقدين، ومنهم ويلكوكس الذي ترجم من الانجليزية الى العربية بالعامية زيادةً على أنَّه قد ألَّف بعض التآليف بها، وويلمور، وغيرهما من الذين يحملون أحقادا دفينة للغة الضاد الفصيحة، لغة

(١) انظر د. عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، بغداد ـ دار الرشيد، ١٩٨١م: ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٦.

قرآننا الكريم.[٢]

ومن وسائِلِ التيسير الاخرى التي تطالِعُنا الدعـوة إلى وجوبِ فـك الحروف العربيّة، وكتْبِها منفصلةً، على أنْ يُوضَعَ بعدَ كلِّ حرفٍ حرفٌ دالٌّ على حركته، ومن أنصار هذه الدعوة الدكتور حقّي الميـلاسي، ومعروف الرصـافي،[٣] ويونس عبـد الرزاق السامرائي[٤] وغيرهم.

ومنها الدعوةُ إلى إلغاء الأوجه الإملائية المتعددة، كتلك التي تطالعنا في رسم الهمزة والألف المقصورة والحذف وغيرها،[٥] ومن أَنصارها مجمَعُ اللغة العربيَّة في القاهرة، والمجمـعُ العلمي، ودارُ المعلمين العـالية في بغـداد، ويبدو ذلك بَيِّنـاً في (مشروع تيسير الاملاء) الذي نُشِر في مجلة مجمعِ اللغة العربية في القاهرة،[٦] وعبد العليم إبراهيم، وغيرُه مِمَّن صنَّفوا في الرسم الاملائي.[٧]

وبعدُ فلعلَّ استقصاءَ الأوجُهِ الاملائية في اللفظة العربيَّة وتأويلاتها مسألة قد تناساها الدارِسوَن، قديمُهُم وُمْحدَثُهم، فلم يُصنِّفوا فيها تآليفَ أو أبحاثا يُزَيِّنونها بها لتكون عُمْدةَ الدارسين في دراساتهم، وإحدى وسائل التيسـير والتقريب إلى الطلبة والمريدين من حيثُ الاكتفاءُ بوجهٍ منها. وتطالِعُنا بعضُ الأوجه مُعزَّزة ببعض التأويلات منثورةً هنا وهناك في مظانِّ الرسم الإملائي واللغة والنحو المختلفة.

ولسنا نُنكِر أنَّ الوجوه المتعددة التي تطالِعُنا في المسألة الواحدة في النحو أو الصرف أو الرسم الإملائي من سمات العربيَّة البيِّنة، أو أنَّ كثيرا من هذه الأوجه

---

(٢) انظر أنور الجندي، اللغة العربية بين حماتها وخصومها، مطبعة الرسالة: ٢٢٧.

(٣) انظر د. عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق: ١٩٥.

(٤) انظر د. عبد الجبار جعفرر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق: ٢١٢.

(٥) انظر د. عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق: ٢١٥، ٢١٨، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١.

(٦) انظر أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة، مشروع تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغـة العربيـة، ١٩٥٥، ج: ٨: ٩٥ ـ ١٠٩.

(٧) انظر عبد العليم ابراهيم، الاملاء والترقيم، القاهرة ـ مكتبة غريب: ١٠٩ ـ ١٢٦، وانظر: د. عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق: ١٩٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨.

الخطيّة يغايرُ فيه المنطوقُ المكتوبَ، ولعلّ ما يَشْفَعُ للعربيّة في هذه المسألة أنَّ بعض هذه الأوجه تطالِعُنا في كثير من اللغات ومنها الإنجليزية من حيثُ كوُن اللفظة لها أكثرُ من وجهٍ، أو مُغايَرَةُ المنطوقِ للمكتوبِ، ويبدو ذلك بيِّنًا فيما يتراءى لنـا من اختلاف في رسم بعض الفاظ اللغة الإنجليزية عند الامريكيين والبريطانيين، نحو:

Amer.	Bri
labor	labour
Color	Colour
Center	Centre
theater	theatre
honor	honour
Program	Programme
travel	travell
rime	rhyme

ومِمّا يُغايِرُ فيه المنطوقُ المكتوبَ:

thought, often, light, bridge, Neighbour neight, knight, knife, right

ورأيتُ في هذا البحث أنْ أستقصي تلك الألفاظ العربيَّة التي يجوز في رسمها أكثرُ من وجـهٍ، وأنْ أوزِّعَها وَفْقَ مـا يتراءى لي من تـأويلاتٍ، منتهيـاً الى الدعوة إلى الاقتصار على وجهٍ واحد مُعزَّزٍ بما يظهرُ لي من أسبابٍ ترجيحيَّةٍ، رغبةً في التيسير والتقريب إلى الطلبة والمتعلمين وغيرِهم من دارسي العربيّة. ولعلَّ أهمَّ ما يمكن أنْ تدور في فلكه هذه الأوجه:

(١) العارضُ من حيثُ الاعتدادُ به وعَدَمُهُ.

(٢) تحقيقُ أمن اللبس.

(٣) التخفيفُ لكثرة الاستعمال.

(٤) اللغات.

(٥) كراهةُ توالي الأمثال.

(٦) الخلافات النحويَّة والصرفيَّة والأصول والأقيسة.

(٧) مسائل اخرى متفرقة: الشذوذ، الضرورة، التوكيد التفخيم، الاشباع، الخطأ.

وبعدُ فأرجو أنْ يُزيلَ هذا البحث ماعلق بهذه المسألة من غبار الاهمال والتَناسي، وأنْ يَسُدَّ ثغرةً في مكتبتنا النحويَّة الصرفيَّة الإملائية، واللهَ أسألُ أنْ يوفِّقَنا عالمين ومتعلِّمين لخدمة لغة كتابه المُبين، وأسألهُ المغفرَة إنْ زَلَلْتُ، وجزيلَ الثواب إنْ أصَبْتُ، فهو خير ناصرٍ ومُعين.

(١) العارض من حيثُ الاعتدادُ به وعدَمُه

العارضُ تَغْييرُ آنيٌّ في لفظةٍ ما، في بنائِها الصرفي، أو في حركتِها الاعرابيَّة، أو في رسمها الإملائي، أو في خروجِها عَمّا وُضِعَتْ له من الاسميَّة، أو الوصفيَّة، أو في معناها، أو في تركيبٍ لغويّ من حيثُ التقديمُ أو التأخيرُ، أو في زيادة حرفٍ، أو في اجتماع صوتين، أو في غير ما مرَّ، لموجبِ ما، يزول بزوالهِ،[٨] ويكادُ النحويّون يُجْمِعون على أنّ العارض لا يُعْتَدُّ به إلّا في مواضعَ قليلةٍ.

ولعلَّ لهذا العارض من حيثُ الاعتدادُ به وعدَمُه في العربيَّة دوراً رئيسا في أنَّ لبعض الألفاظ العربيّة أكثرَ من وجهٍ في الرسم الإملائي، وهي مسألةٌ تطالِعُنا أيضا في مسائل النحوِ والصرف.

ومِمَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة تلك الألفاظُ المصدَّرة بهمزةٍ مسبوقةٍ بهمزة الاستفهام، نحو: أإنكِ، أإذا أإفْكاً، أأبوكَ، أأكْرِمُك، أأُمّك، أأعطيتُهُ الكتابَ، أأُعْطيهِ الكتابَ، أأُجيب، أأُيِّد، للنحويّين في رسم الهمزة الثانية المفتوحة او المضمومة او

(٨) لي بحث بعنوان: العارض في العربيَّة من حيثُ الاعتداد به وعدمه، أجيز للنشر في المجلة العربيَّة للعلوم الانسانية التي تصدرها جامعة الكويت.

المكسورة في العربيَّةِ ثلاثَةُ أوجهٍ:(٩)

(١) أنْ تُكْتَبَ على ألفٍ إن كانت مفتوحةً، وقد يكونُ ذلك من باب الاعتِداد بهمزة الاستفهام العارضة، فتُعامَل معاملة الهمزةِ المتوسّطة (شبيهة بالمتوسطة)، أو من باب عدم الاعتداد به، فتعامَلُ على أنَّها أوَّلُ الكلمة، لا أثَرَ لهمزة الاستفهام العارضة في رسمها. وإنْ كانت مضمومةً أو مكسورةً كُتِبَتْ على ألفٍ أيضا حملاً على عدم الاعتداد بهمزة الاستفهام العارضة، فتكونُ في أوّل الكلمة تقديرا، أو على حرفٍ من جنس حركتها حملا على الاعتداد بالهمزةِ العارضة، فتكونُ متوسطةً تقديرا (شبيهة بالمتوسطة). ويظهر لي أنَّ الأولى كتْبُها على ألفٍ مطلقا، لأنَّ العارِض، الأكثرُ ألَّا يُعْتَدَّ به في العربيَّة؛ ولأنَّ في ذلك تيسيرا وتقريبا إلى الطلبة والمتعلمين الذين ينفرون من كثرة الأوجه وتعدّدها.

(٢) أنْ تُزاد ألفُ مدٍّ بين الهمزتين هربا من استثقال الجمع بينهما؛ لكون الهمزة من أصعب الأصوات نطقا، نحو: آأنتَ، اَإنَّك، آأُجيبُك. ويظهرُ لي أنَّ في هذا الوجه تكلُّفا وثقلاً يبدوان بينين في زيادة الألف نطقا، إذْ لابُدَّ من مدِّ الصوت، ويمكن الاستغناءُ عن هذه الألف المزيدة بهمزةٍ مطوّلة، ويظهر ذلك في الهمزة المفتوحة بعد همزة الاستفهام، نحو: آكْرَمْتَ صديقك ؟

---

(٩) انظر في هذه الأوجه: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء، الكويت ـ مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م: ١٩٨٣م: ٤٤، ٦٠، عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية: ١١٣، علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ)، كتاب الازهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م: ١٩، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق د. خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٦: ٢/ ٤٥٠، الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، لبنان ـ المطبعة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة عشرة: ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م: ٢/ ٤٧، عبد السلام هارون، قواعد الإملاء، القاهرة ـ مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة: ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦م: ٧، أحمد الهاشمي، المفرد العلم في رسم القلم، لبنان ـ دار الكتب العلميّة: ١٠، د. عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغويّة في العراق: ١٩٧ ـ مشروع تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة: ٩٨.

(٣) أنْ يُسْتَغْنى بِالهمزة المطوَّلة عن الهمزتين إذا كانت الهمزةُ الثانية مفتوحةً نحو: آكرَمْتَ، أمّا إنْ كانت مضمومَةً قُلبَتْ واوا على أنْ تُسْبَق بهمزة ممدودة، وأمَّا إنْ كانت مكسورةً قُلِبَتْ ياءً على أنْ تُسْبقَ بهمزةٍ ممدودة أو غير ممدودة نحو: آوكرمك، آيّذا وأيذا.

وبعدُ فيتَبَيَّنُ لي أنَّ الوجه الأول أقلُّ تكلُّفاً وأكثرُ تداولا، وأيسرُ قراءَةً وخضوعا للأصل النحويّ من حيثُ عدمُ الاعتدادِ بالعارض على الرغم مِمَّا فيه منِ جمعٍ بين همزتين إحداهما عارضة. ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك تلك الألفاظُ التي تتألَّف من أكثر من واو لو اعتددنا بهمزة الاستفهام العارضة، وعدَدْنا الهمزةَ الثانية شبيهةً بالمتوسّطة، نحو: أَؤُوَّل، وأَؤُوب، وغيرهما فتوالي الأمثال بينٍ، والقول نفسه بالنسبة لتعثُّر القارئ، وعليه فلا بُدَّ من عدم الاعتداد بهمزة الاستفهام العارضة (أأؤول، أأؤوب).

والقولُ نَفْسُه في الهمزة المسبوقة بإحدى اللامات أو غيرها نحو: لِإنْ، لَأنْ، فإنْ لَاكُرِمُكَ، إذْ يجوزُ في رسمها وجهان: أنْ تُرْسَمَ على الف حملاً على عدم الاعتداد باللام العارضة، فهي في صدر الكلمة، وعلى كرسي الياء حملاً على الاعتداد بالعارض، أو على الواو كما في (لَؤُكْرِمُك)، والأوَّل أظهر وأيْسَرُ؛ لأنَّ العارض لايُعْتَدُّ به في الغالب؛ ولأنَّ القارئ لايَتَعَثَّر في قراءتها.

ومنها الهمزة المتوّسِطَةُ التي تصير متطرّفةً بالعارض، نحو: لَمْ يَنْأَ، لم يَبْأَ (لم يفخر)، لم يَرْأَ (على الأصل)، لم يَتْأَ (لم يسبق)، لم يَجْأَ (لم يحبس)، لم يَدْأَ (لم يختل)، وفي رسم هذه الهمزة ـ المتوسطةِ حملاً على الأصل، المتطَرّفةِ حملا على الاعتداد بالحذف العارض ـ مذهبان:[١٠] الأول أنْ تُرْسَمَ على ألف لعدم الاعتداد بالحذف العارض، والثاني أنْ تَرْسَمَ على السطر وحدها للاعتداد بالحذف العارض، ويظهر لي أنّ الأولى أَوْلى وأظهر، وأقلُّ تكلُّفا وتعثُّرا في القراءة والكتابة. أمَّا اسم

(١٠) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء: ٥٠، مصطفى عناني، نتيجة الإملاء، القاهرة ـ مطبعة حجازي، الطبعة الخامسة: ١٩٣٧: ٨ ـ ٩، عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم: ٥٩.

الفاعل مِمَّا مرَّ (ناءٍ، راءٍ، باءٍ، تاءٍ، جاءٍ، داءٍ) فيظهرُ لي أنَّ الاعتداد بالعارض، فيه اولى وأظهر، لعدم التعثُّر في قراءته، ويكون رسمه في عدم الاعتداد بالعارض: نائٌ، رائٍ، تائٍ، جائٍ، دائٍ).

ومنها الهمزةُ المتطرّفة التي تصير بالعارض متوسِّطةً (شبيهة بالمتوسِّطة)، ومن ذلك: يَكْلَاُهُ، يَقْرَأُهُ، وأضرابهما، فالهمزة في هذه الأفعال متطرِّفَةٌ اعتدادا بالأصل وشبيهةٌ بالمتوسطة اعتداداً بالعارض، فيجوز أنْ تُرْسَمَ على ألفٍ على المذهب الأول على أنّها متطرّفة، وعلى واوِ اعتدادا بالمذهب الثاني، والأول أظهرُ لِما مرَّ. والقول نَفْسُهُ في يَقْرأُونَ ويكَلأُون وأضرابها، إذْ يجوز فيها أنْ ترسم الهمـزة على ألِفٍ اعتدادا بالأصل، وعلى واو اعتدادا بالعارض، ويجوز أنْ تُكْتَبَ على السطر وحدَها هروبا من كراهة توالي واوين في (يَقْرَأون)، وعلى ياءٍ مهملةٍ في (يكلأون) لكون اللام حرف اتِّصالٍ والأول أظهرُ لِما مرَّ.

ومن ذلك جُزْءُهُ، عِبْءُهُ، شَيْءُهُ، بُطْءُهُ، مَنْشَأُهُ، مَنْشَأُكَ، لجوءُهم، جزاءُه، ندِاءُه (مثلَّثة اللام)، فالهمزة فيما مرَّ تُرْسَم على أنَّها متطرفة حملا على الاعتداد بالأصل، وعلى واو إنْ كانت مرفوعَةً أو ياءٍ إنْ كانت مكسورةً حملا على الاعتداد بالعارض، والأول أولى وأظهَرُ عندي، لأنَّ الاعتداد بالعارض يكادُ يكون قليلا في العـربيَّة، ولعدم تعثُّر القارئ في قراءتها.(١١)

ومنه جُزْءين وبطءين وأضرابهما، فالهمزة تُرْسَمُ فيها على السطِر وحدها على انها متطرفة اعتداداً بالأصل المعياريّ المتوهّم، وعـلى ألفٍ اعتداداً بـالعارض، والأول أولى وأظهر لما مرَّ.

(١١) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء، ٥٦، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٥٣، السيوطي جلال الدين (ت: ٩١١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكـرم، الكويت ـ دار البحوث العلمية، ١٩٨٠م ٦/٣١٤، مصطفى طموم، سراج الكتبة شرح تحفة الاحبة في رسم الحروف العربية، دمشق ـ دار البصائر، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م: ١٧، مصطفى الغلاييني، جامـع الدروس العربية: ٢/١٥٥، عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم: ١١٨.

ومنـه: من لُؤْلُؤِه،من بُؤْبُـؤِه، من أكْمُؤِه، وأضـرابها، فـالهمزة فيهـاترسم عـلى الواو اعتداداً بالأصل، وهو الأولى والأظهر، وعلى ياءٍ اعتداداً بالعارض.

ومنه: عِبْءاً، ودفءاً، ونَشْءاً، وبُطْءاً، وأضرابها، فالهمزة فيهـا ترسم عـلى السطر وحدها على أنَّها متطرّفة، وعلى ياء مهملة اعتدادا بالعارض، ألف التنوين، والأول أولى وأظهر لما مرَّ.(١٢)

ومَمّا يمكن عدُّه من باب الاعتداد بالعارض أو عدمه: بِمقْتضامَ ؟بالاتصـال (بمقتضى)، والانْفِصال إن وصلت (ما) بهاء السكت: بمقتْضى مه ؟(١٣)، ويظهر لي أنَّه يجوز الانفصال والاتّصال في (بِمُقْتضامَ)، فالانفصال حملا على الاعتداد بالأصل، والاتصال حملاً على الاعتداد بالوصل العارض لشدةّ التصاق المضاف بالمضاف إليه، والقول نَقْسُهُ بالنسبة لزيادة هاء السكت بعد حذف ألفِ (ما) الاستفهاميَّة؛ وحذف ألف (ما) إذا سُبقَتْ بحـرف خفضٍ ، والانفصال أولى وأظهـرُ لوضوح المعنى عليه وجلائه: ولئلاَّ يُظَنَّ أنَّ المضاف والمضـاف إليه لفـظةٌ واحدة؛ ولأنّ الاعتدادَ بالأصل هو الشائع عند النحويّين والصرفيّين. والقول نفسـه في: حتَّام وعلاَم، وإلاَم على الرغم من أنَّ النحويّين يوجبون الاتّصال. ولست أنكِرُ وجوب الإتصال في مثل: بمقتضاه، وعساكم، ومولاه، وأضرابها، لأنَّه لايُصار إلى الضمير المنفصل في هذه المسألة: ولأنَّ (ما) الاستفهاميَّة ليْست كالضمير في ذلك.

وبعدُ فيتَّضح لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الاعتداد بالأصل أولى وأظهرُ وأقلُّ تكلُّفا، لكون القراءة فيه أكثرَ يسراً وسهولَةً، والمعنى أكثر وضوحًا وجلاءً؛ ولأنَّ فيه توحيدَ رسم الألفاظ التي يمكن أنْ تُعَدَّ من هذا الباب، ويتبيَّن لنا أيضا أنَّ أكثر مسائل الاعتداد بالعارض أو عدمه تدور في فلك الهمزة المتوسّطة أو المتطرّفة أو التي تتصدَّر الكلمة.

(١٢) المصادر السابقة

(١٣) انظر: مصطفى طموم: سراج الكتبة: ٢٧، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء: ٦٩.

(٢) تحقيقُ أمْنِ اللبس

لعلّ لتحقيق أمن اللبس أثراً بيِّناً في رسم بعض الألفاظ العربيّة، وبخاصّةٍ تلك التي يغاير لفظُها رسْمَها، أو تلك التي اتُّخِذَ فيها الرسْمُ عمدةً في التمييز بينها وبين غيرها، ومن ذلك قطعُ ألف الوصل في الأفعال المبدوءة بألِفِ وصل إذا سُميِّ بها، نحو: إضربْ، أكتُبْ، أخُرجْ، إنطلقَ، وأضربها، لتلحَقَ نظائِرَها من الأسماء الأعلام عند النحويِّين،(١٤) ويظهر لي أنَّ السبب يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين الفعل والعلم المسمَّى به، ولا ضرورة إلى مثل ذلك، لأنَّ أمن اللبس يتحقق بالقرائن الأخرى التي تطالِعُنا في التركيب اللغويّ،(١٥) ولعل مايُعَزِّزُ ما أذهبُ إليه أنَّهم لم يقطعوها في المصادر المبدوءة بها والمسمَّى بها لكونها منقولةً من أسماءٍ، فاللبس بَيِّنٌ فيها إذا تناسينا القرائِنَ الأخرى المتعّددة.(١٦)

ومنه أنَّ النحويّين مجمعون على حذف ألف الوصل فيما صُدِّرَ بها إذا سُبِقَتْ بهمزة الاستفهام، نحو: أسْمُكُ ؟، أبْنُك ؟، أستغفرتَ ؟، أحترمتَ ؟، لكون المعنى بيّنا، وهمزة الوصل استغني عنها بهمزة الاستفهام المفتوحة التي تُخُلِّص بها من الابتداء بالساكن، ولكنَّهم لا يحذفونها فيما اقتَرَنَ بالألف واللام من الأسماء؛ لئلاَّ يلتبس الاخبار بالاستخبار، ويظهر لي أنَّ ثعلبا قد أجاز حذفها خطًّا لا لفظا كما يُفْهَمُ مِمَّا في (همع الهوامع): «قال أبو حيّان: وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيى، قال: والذي عليه أصحابنا أَنَّهُ يُكْتَبُ بألفين، إحداهما ألف الوصل، والأخرى ألف الاستفهام. قال أحمد بن يحيى: العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في

---

(١٤) انظر خالد بن عبد الله الازهري (ت: ٩٠٥ هـ)، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية: ٢ / ٢٢٠.

(١٥) انظر في هذه المسألة بحثنا: مواضع اللبس في العربيَّة وتحقيق أمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران، ١٩٨٧م.

(١٦) انظر خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٢٠.

الألف واللام من الخط، وأمّا اللفظُ فعلى التطويل....»،[١٧] ويظهر لي أيضا أنَّ حذف الألف يُلْحقها بنظائرها، أمّا تحقيق أمن اللبس فيتوافر بالقرائن المختلفة، وبكونِ همزة الاستفهام قَطْعاً، وبخاصَّةٍ في وصل الكلام الذي تختفي فيه الف الوصل، وبالاستعانة بعلامات الترقيم التي لها دورٌ رئيس في هذه المسألة.

ومَمّا يمِكُن عدُّه من هذه المسألة حَذْفُ ألف (ابن) في مواضع، وإثباتُها في اخرى، ومن مواضع حذفِها وقوعُ هذه اللفظة بين علمين أو كنيتين مُصدَّرتين بأبٍ أو أمّ لا بابن أو ابنة أو بنت، أو لقبين يغلبان على الاسم، وأنْ تكون نعتاً للأول الذي يجب حذف تنوينه، وألَّا تقع في أولِ السطر، وألَّا تُقْطَعَ همزتُها للضرورة الشعرية، وألَّا تُفْصَل عن العلم الأول، وألَّا تضافَ إلى ضمير. ويتراءى لي أنَّ السبب في حذفها إذا توافرت تلك القيود يعود إلى تحقيق أمن اللبس، إذ يُتَعَرفُ بذلك إلى كونها صفةً للعلم الأول لا خبرا عنه، وشتان ما بين الصفة والخبر، فالصفة شديدة الاتصال بالموصوف، لايُنْوى فصلها عنه لأنَّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول من حيثُ الافتقارُ، فكأنَّهم جعلوهما كالاسم الواحد،[١٨] ولست أَتَّفق مع ابن يعيشَ الذي

(١٧) السيوطي، همع الهوامع: ٦/٣١٦، وانظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٤٦٦، د. عبد اللطيف الخطيب: أصول الإملاء: ٣٩.

(١٨) انظر في ذلك: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت ـ دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م: ٣/٣٣١، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ)، الألفات، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض ـ مكتبة المعارف: ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م: ٢٠، ٤٣، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة ـ مكتبة الكليّات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م: ١/١٢ ـ ١٣، مصطفى العناني، نتيجة الإملاء: ٣٠، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٥٣، عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم: ٧٥، أحمد الهاشمي، المفرد العلم: ١٦٢، القاسم بن علي الحريري (ت: ٥١٦ هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر: ٢٧١ ـ ٢٧٣، د. عبد العال سالم، تطبيقات نحوية وبلاغية، الكويت ـ دار البحوث العلمية: ٤/٦٩٤، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء، ١٣١.

ذهب إلى أنَّها حُذِفَتْ لكثرةِ الاستعمالِ رغَبةً في التخفيف. ويتراءى لي أيضا أنّه لا ضرورة إلى حذفها، لأنَّ المعنى يتحقّق أمنُ لبسه بالقرائن المختلفة، وقد يتحَقَّقُ أيضا بحذف تنوين العلم الأول، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ في حذفها خروجا عن النظائر (اسم، است، امرُؤٌ، امرأَة، اثنان، اثنتان، ابنة، ايمن) التي لاتُحْذَفُ ألفها الا فيما يطالعنا في البسملة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وأنَّ فيه أيضا تيسيرا للقراءة، لئلاَّ يَتوهَّم القارئُ أنَّها (بُنِ)، فتبدو كأنّها مفصولةٌ عن العلم الذي حُذِفَ تنوينه، وهروباً مِمَّا يطالِعُنا في وسائل الطبع الحديثة من إثباتها او حذفها في غير مواضعها، وبخاصّةٍ في بدايات الأسطر ونهاياتها التي تختلف عنها في المخطوط.

ومن ذلك رسُم نونِ التوكيد الخفيفة المفتوحِ ما قبلها (إذا كانت مباشرةً لاخر الأمـر أو المضارع، ويكون ذلك في أمر المخـاطب، والمضارع المسنـد إلى المفرد ضميرا كانَ أو اسماً) نونا أو الفا عموديَّة أو عصوية، بقيد تحقُّق أمن اللبس، نحو قوله تعالى «لنسفعاً بالناصية»،[19] لِتَحقّق أمن اللبس بأمر الاثنين، إذْ لو كان لهما لوجب أنْ يُقال: اسفعا بالناصية، من غير التوكيد، وعليه فلا يصح أنْ يُقالَ: افتحاً باباً، لتحقق اللبس المشار إليه، على أنّ أمنَ اللبس يمكن تحقيقه بوضع التنوين على الحاء، ويُعَزِّز ما أذهب إليه أنَّ الرضي قد ذكر أنَّ الأكثر يكتبونه بالألف حملا على الوقف عليه: «وأمّا (اضرِبَنْ) فلا كلام في أنَّ الوقف عليه بالألف، فالأكثر يكتبونَهُ بالألف، ومَنْ كتبه بالنون فلحمله على أخويه، أي: اضربُنْ، واضـربِنْ... . وأمّا المفرد المذكَّر نحو: اضرباً، فلم يلتبس، لأنَّ المفرد المذَكَّر لا تلحقه ألف، وبعضهم خاف التباسه بالمثنَّى فكتبه بالنون، أوْ يقول: كتبه كذلك حمـلاً على: اضـربُنْ، واضربِنْ، لأنَّه من نوعهما».[20] وذكر أبو حيّان النحوي أنَّ كَتْبَ الفعـل في الآية بالألف محمولٌ على الوقف عليها.[21]

(١٩) العلق: ١٥

(٢٠) الرضي، شرح الشافية: ٣/٣١٨.

(٢١) انظر أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، الأندلسي (ت: ٧٥٤ هـ)، البحر المحيط، الرياض ـ مكتبة ومطابع النصر الحديثة: ٨/٤٩٥، وانظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، كتاب اللمع في العربيَّة، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ـ دار الكتب الثقافيّة: ٢٠١.

ويظهرُ لي أنَّه لا ضرورة تدعو إلى مثل هذه المسألة، التي تلتبس فيها نون التوكيد الخفيفة التي تُعَدُّ حرفاً يَثْبُتُ خطًّا ولفظاً بألف تنوين المنصوب المعرب المصروف غير المضاف وغير المعرّف بأل وغير الموقوف عليه على الرغم من أنَّ أمنَ اللبس قد يتحقَّق بقرائن اخرى كاللفظيّة مثلا، وبألف ضمير الاثنين أيضا كما مرَّ، فيقف ذلك الرسم حاجزا حصينا يحول بين القارئ والقراءة الصحيحة، وبخاصّةٍ في المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسِّطة، ولعلَّ في الالتزام بصورة إملائيَّة واحدة يُعَدُّ من وسائل التوحيد التي تدور في فلك نظرية التيسير والسهولة التي نتطلع إلى توافرها في النحو والصرف والرسم الإملائي.

ومنه رسُم (إذَنْ) بالنون أحيانا وبالألف اخرى، فإنْ كانت عاملةً فكتبها عند الفراء بالألف، وإنْ أُهْمِلَتْ كتبت بالنون على الرغم من أنَّ المُحدثين على خلاف ذلك: «وَيْنَبَني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمازني والمبرّد بالنون، وعن الفراء إنْ عَمِلَتْ كُتِبَتْ بالألف، وإلَّا كُتِبَتْ بالنون، للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابنُ خروف».[٢٢] ويظهرُ لي أنَّ المشهورَ كَتْبُها بالنون إن كانت عاملةً، وبالألف إنْ كانت مهملةً، وأنَّ الفرّاء قد عدَّ الحركة الإعرابية التي تحدثها مِنْ وسائل تحقيق أمن اللبس في هذه المسألة، ولعلَّ ما يُعزِّز ما أذهب إليه ما جاء في (رصف المباني) للمالِقي من أنَّ مذهب الفرّاء فيها أن تُرْسَم بالنون إنْ كانت عاملةً، وبالألف إنْ أُهْمِلَت: «واعلم أنَّ (إذنْ) اختلف في صورة كتْبِها، فمذهب أبي العباس المبرد أنَّها تكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف، ومذهبُ المازني أنَّها تكتب بالألف في كلتا الحالتين، ومذهبُ الفراء أنّها إنْ عَمِلَتْ كُتِبَتْ بالنون، وإنْ لم تعمل كُتِبَتْ بالألف.. وعلة من فرَّق بين كونها عاملة، فُتُكْتَبُ بالنون تشبيهاً بـ (عن) و (أنْ)، وكونِها غيرَ عاملة، فتُكْتَبُ بالألف تشبيها بالأسماء المذكورة كـ (دماً)، و (يداً) ...»،[٢٣] والاختيارُ عنده كَتْبُها بالنـون إنْ

(٢٢) جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت ـ دار الفكر، الطبعة الخامسة: ١٩٧٩م: ٣١.

(٢٣) أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢ هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط: دمشق ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م: ٦٨ ـ ٦٩.

وُصِلَتْ في الكلام عامِلةً كانت أو غيرَ عاملة، حملاً على نظائرها من الحروف، وبالألف إنْ وُقِفَ عليها تشبيها لها بالأسماء، المنقوصة التي في عدد حروفها، فالنون فيها كالتنوين، ويُعزِّز ذلك أنَّ الأسماء لاتعمل في الوقف عليها، وهي كذلك.

وبعدُ فيتبنَّ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الخلاف في رسمها بالنون أو الالف لا جدوى منه؛ لأنَّ أمن اللبس يتحقَّق بحركة الفعل بعدها، وهي حركة غالبا ماتكون بَيِّنَةً (إلَّا في المضارع المعتل الناقص بالألف)، فهي إمّا أنْ تكون الفتحةَ او حذف النون إنْ كان الفعل معربا ومن الافعال الخمسة، ولعلّ في كتبها بالنون مطلقا توحيدا للرسم الإملائي وتيسيرا للقراءة، إذْ لو كُتَبتْ بالألف لالتبست بـ (إذا) الاسميَّة، وحملا على نظائِرها من الحروف، ولست أُنْكِرُ أنَّ الكوفيّين قد عدّوها اسما على أنَّ تنوينها عوضٌ من الجملة التي تُضاف إليها المحذوفة، ويظهرُ لي أنَّ مثل هذا التنوين معهودٌ في (إذ) الظرفيَّة الماضويَّة، ولعلَّ ما يردُّ هذا المذهب عَمَلُها النصب في المضارع بعدها.[٢٤]

ومِمّا يمكنُ عدُّه من هذه المسألة كونُ الألف عوضاً في الوقف من تنوين المنصوب غير المحلَّى بأل وغير المضاف: «وكذلك الألفُ في الوقفِ في قولك: رأيتُ زيداً، إنَّما هي بدل من التنوين الذي يكون في الوصل، ولا يجوز أنْ تُحَرَّكَ الألف على وجهٍ، وقد يُمْكِنُك أَنْ تُحَرِّك التنوين»،[٢٥] ويُقَيَّدُ هذا الاسم أيضا بألَّا يكون منتهيا بتاء التأنيث المربوطة أو بهمزةٍ مكتوبةٍ فوق ألف، أو بهمزةٍ قبلها ألف، وألَّا يكونَ مقصورا، ويُعَزِّز هذا البدلَ همزُ هذه الألف في لغة بعض العرب،[٢٦] نحو: رأيت رَجُلأ، على أنَّ

(٢٤) انظر: حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد ـ ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م: ٣٥٦.

(٢٥) أبو الفتح عُثمان بن جني (٣٩٢)، المنصف، شرح الامام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الاولى: ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م: ١/ ١٩٩، وانظر جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، بيروت . دار صادر، ١٣٨٨ هـ: ١٥/ ٤٢٧، أحمد الهاشمي، المفرد العلم: ١٨٣، الرضي، شرح الشافية: ٤/ ١٧٠ . د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربيّة، عمان ـ دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م: ٩٣.

(٢٦) الرضي، شرح الشافية: ٤/ ١٧٠.

الهمزة عوضٌ من الألف التي هي عوضٌ من التنوين، أمّا المرفوع والمجرورُ فيوقف عليهما بالإسكان، ويظهرُ لي أنَّ هذه الألف لا مُحْوجَ اليها، لأنَّ القرائن المختلفة كفيلةٌ بتحقيق أمن اللبس في هذا الوقف، ولأنَّ في إهمالها توحيدا للرسم الإملائي، وتحقيقا لسهولة القراءة ويُسْرِها، ولأمْنِ لبسها بألف المثنَّى المضاف في قراءة اولئك الذين تَتَعثَّرُ ألسنتهم، وإنْ كان لابُدَّ من هذا التنوين في وصل الكلام فلا بأسَ أنْ يكون نوناً على الرغم من كونه ليسَ حرفاً، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك ظهورُ حركة التقاء الساكنين في وصل الكلام عليه. ولعلَّ ما يُعَزِّز أيضا عدم الحاجة إلى هذه الألف أنَّ لغة ربيعة حَذْفُ التنوين من المنصوب من غير أنْ يبدلوا منه ألفا، حملا له على المجرور والمرفوع. وقيل إنَّ عدم الابدال في الرفع والجرّ الاستثقالُ، وهي مسألة ليست مستثقَلةً في لغة أَزدِ السراة،[٢٧] إذْ يُبْدلون من التنوين في الرفع واواً، وفي الجر ياءً.

ومِمَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة أيضا كتبُ الذي والتي والذين والتَيْنِ، والّاتي والائي بلام واحدة إلَّا اللذَيْنِ؛ لئلَّا تلتبس بالذيْنَ: «النوع الرابع: أحكامُ الحذف، فتحذفُ لام التعريف من الذي وجمعه، وهو الذين، ومن التي وفروعه، وهو للتثنية والجمع، نحو: اللتانِ واللتين واللاتي، واللائي، كراهة اجتماع مثلين في الخط، وتثبت في مثنىّ الذي خاصّة، وهو اللذان، واللذين فرقا بينه وبين الجمع، ولم يثبت في مثنىَّ التي؛ لأنهَّ لايلتبس بجمعه»،[٢٨] وأجاز ابن مالِكٍ كتبَ فروع التي بلامين أيضا: «ويُكْتَبُ بلام واحدة الذي وجمعه، والتي وفروعه، والليلة واليل في

(٢٧) السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

وانظر: محمد علي الصبّان (ت: ١٢٠٦ هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٤/ ٢٠٤، كلام الامام الشافعي، والاحتجاج به وجه من سعة العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الثاني، كانون الأول، ١٩٨٦م: ٥٣.

(٢٨) السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ٣٢٩.

الأجود».[٢٩] ويظهرُ لي أنَّ الأولى اطّرّاد الرسم وتوحيده، فلا ضرورة إلى رسم مثنًّى الذي رفعاً ونصبا بلامين، لأنَّ أَمْنَ اللبس يتحقَّق بالقرائن المختلفة زيادةً على أنّ نون الجمع مفتوحةٌ ونونَ المثنّى مكسورة، فيتحقّق بذلك التيسيرُ والتقـريب إلى الطلبة والمريدين.

ومنها وصلُ (لا) النافية بـ (إنْ) الشرطيّة، و (أنْ) الناصبة للمضارع، وفصلُها عن (أنْ) المخففة من الثقيلة، نحو: أَشْهَدُ أنْ لا إله إلَّا اللهُ، و (أنْ) التفسيريَّة، نحو: كتبتُ إليه أنْ لاتُهْمِل، ولعلَّ السبب في هذا الوصلِ أوَ عدمه فيما مرَّ يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين (إنْ) الشرطيَّة، و (إنْ) الناصبة للمضارع، وبـين (أنْ) المخفّفة من الثقيلة والتفسيريّة، ولعلَّ ما يُعَزّز ذلك أنَّ ابن الضائع ذهب إلى أنَّ الناصبة شديدة الاتصال بالفعل، أمَّا المخفّفة من الثقيلة فلا يصحُّ أنْ تَتصَّل به.[٣٠] ويظهر لي أنَّ جعل الرسم مطّردا وموحّدا في هذه الحروف أولى وأظهر، لأنَّ تحقيق أمن اللبس يتوافر بالقرائن المختلفة، ولعلَّ ما يعزِّزُ ذلك أنَّ أبا حيان النحوي وغيره ذهبوا إلى وجوب الفصل بين (أنْ) الناصبة للفعل وحرف النفي.

ومنها وصلُ (ما) الكافَّة بـ (إنَّ) وأخواتها، وفصلُ (مـا) الموصـولة والنكرة الموصوفة عنها، ولعـلَّ السبب في ذلك يعود إلى تحقيق أمن اللبس بـين الكافّـة والاسميّة، لكون الاسميَّة شديدةَ الاتصال بما بعدها، والقولُ نفسه مع الحرفية المصدرِيَّة من حيثُ شدة احتياجهـا إلى الفعل الذي يُـؤَوَّل منه ومنهـا مصدر. ويتراءى لي أنَّ الأولى والأظهر اطّراد الوصل في هذه المسألة؛ لأن في ذلك تيسيراً وتقريبا، أما اللبس المشارُ إليه فيتحقَّق بالقرائنِ المختلفة.[٣١]

---

(٢٩) جمال الدين محمد بن يوسف بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق د. محمد كامل بركات، القاهرة ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م: ٣٣٧.

(٣٠) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٦/٣٢٢، الغلاييني، جـامع الدروس العـربية: ٢/١٦٥، د. عبـد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء، ٩٥، الرضي، شرح الشافية: ٣/٣٢٦، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: عبد العليم إبراهيم، الاملاء والترقيم: ٨٨.

(٣١) انظر: ابو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٢٦٠، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الأملاء: ١٠٠، عبد العليم إبراهيم، الاملاء والترقيم: ٩١، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٧٧، المالقي، رصف المباني: ٣١٧.

ومن ذلك الألف المقصورة التي ترسم إمَّا عصويَّةً وإمَّا ياءً **مُهْمَلة** ، وممّا فيه أكثرُ من وجهٍ لتحقيق أمن اللبس[٣٢] حاشا التي تأتي اسما أو اسمَ فعلٍ أو فعلا أو حرف خفضٍ ، فالفعليَّة لابد من كتبها بالياء المُهْملة عند ابن درستويهِ، أمَّا الحرفيّة فبالعصوية، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون[٣٣] أنَّها اسمٌ على الصحيح؛ ولذلك تُكْتب بالياء. ويظهرُ لي أنَّه لابدُ من هجرِ هذه المغايرة في الرسم الإملائي لتوحيده، فأمنُ اللبس يتحقّق بالقرائن المختلفة وبخاصّةٍ اللفظيّة، ولعل توحيد هذا الرسم في هذه المسألة يجعلنا لا نُخْضِعُ لذلك بعض الألفاظ الأخرى التي تُسْتَعملُ في العربيَّة حرفاً وفعلاً، نحو: خلا وعدا، أو حرفاً واسما، نحو: على وإلى، في بعض الاستعمالات.

ومنه ما انتهى من الصفات التي تزيد على ثلاثة أحرفٍ بألف قبلها ياء، نحو: ريًا؛ ودُنْيا، وعُلْيا، وأضرابُها، فالسائد في هذه الصفات أنْ تُرْسَمَ بألفٍ عصويّة، أَمَّا إذا سُمِّي بها فبياء مهملة، لتحقيق أمن اللبس بين الصفة والعلم، ولقد استُثْني من هذا الحكم ما كان من باب عطايا وهدايا وأضرابهما لأنَّها جموعٌ لا صفاتٌ. ويظهر لي أنَّه لا مُحْوِجَ إلى مثل هذه المغايرة،[٣٤] ومنه يحيى علماً للفرق بينه وبين (يحيا) فعلا، فَيْخرجُ العلم في ذلك عن نظائره، وقيلَ إنَّ رسمه شاذٌ لايُقاسُ عليه، ولا ضرورةَ الى مثل هذه المغايرة أيضا، لأنَّ أمنَ اللبس يتحقَّق بما يُفْهَم من التراكيب اللغويَّة أو بالقرينة المقاميَّة.[٣٥]

(٣٢) انظر د. عبد الفتاح الحمَوز، مواضع اللبس في العربية: ١٤ ـ ١٩.

(٣٣) انظر عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ٢٤ ـ ٢٥.

وانظر عبد الله بن درستويه (ت: ٢٤٧ هـ)، كتاب الكتاب، تحقيق د. ابراهيم السامرائي وزميله، الكويت ـ دار الكتب الثقافيَّة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م: ٤٥.

(٣٤) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٤، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ٢٥، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/ ١٦١، د. عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية: ١٤.

(٣٥) انظر ابن درستويه، كتاب الكتاب، ٤٥ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ومعه كتاب النقط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة ـ الكليَّات الأزهريَّة: ٦٩ ـ ٧٠، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الأملاء: ٧٤.

ومن ذلك وجوبُ رسم ألف التثنية في مثل: قرأا، يقرأان، لأنَّ حذفها يلْبِسها بالمسند إلى المفرد (قَرأ)، و (لم يَقْرأْنَ) المسند إلى نون النسوة، ولعَلَّ القرينة اللفظيَّة والتركيب اللغوي يُحَقِّقان أمنَ اللبس وبخاصّةٍ عند من يُتْقِنون قواعدَ العربيَّة، زيادةً على ما يُحَقِّقُه وضعُ المدَّة على الألف.(٣٦)

ومن هذه المسألة زيادةُ حرفٍ على كلمة لئلاَّ تلتبس بغيرها، ومن ذلك زيادة الواو بعد راء (عمرو) علماً غيرَ مضافٍ، غيرَ مصغَّرٍ، غيرَ مقترنٍ بأل، غيرَ منسوبٍ، وليس منصوبا أو قافيةَ بيتٍ ـ للفرق بينه وبين عُمَرَ الممنوع من الصرف،(٣٧) ويظهر لي أنَّه لا مُحْوِج إلى أنْ يكون لهذا العلم صورتان في الرسم الإملائي، إحداهما بالواو المزيدة والأخرى بغيرها، لأنَّ الناس يسمعون أكثرَ مِمَّا يقرأون، وُيْمِكُن أنْ يستعاض عنها ـ إنْ كان لابُدَ منها ـ بإسكان ميم (عَمْرو)، لأنَّ في عدم زيادتها تخفيفا على الكاتب لكثرة استعمال هذا العلم كتباً ولفظا، وتَجْنيبا لكثيرٍ من الطلبة والمريدين من لفظ هذه الواو المزيدة في القراءة.

ومن هذه الزيادة زيادَةُ الواو أيضا في (أولئك)، و(أولى) اسم الإشارة المقصور، للفرق بينه وبين (إليك)، وبخاصَّة أنَّ (إلى) قد تُسْتَعْمَل في العربيّة اسما، ولست أرى ضرورةً إلى هذه الزيادة التي تجعل المكتوبَ يغايرُ المنطوقَ بـلا داعٍ؛ لأنَّ الناس يسمعون أكثرَ مِمَّا يكتبون؛ ولأنَّ الهمزة لا بُدَّ من كتبها في الطبع وغيره، والقول نفسه في أولى الإشارية، لئلاَّ تلتبس بـ (الألى) الموصوليَّة، إذْ يتحقَّق أمنُ اللبس بأل المقترنة بالثانية زيادةً على جملة الصلة.(٣٨).

---

(٣٦) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية: ١٥، الرضي، شرح الشافية: ٣/٣٢٤، الفلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٥٢، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ١٣ ـ ١٤، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٥٢.

(٣٧) انظر: مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٤٩، السيوطي، همع الهوامع: ٦/٣٢٨، أحمد الهاشمي، المفرد العلم: ١٨٦، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ١٠٨.

(٣٨) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٦/٣٢٧، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٤٩، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ١٠٨.

ومنها زيادَتُها في (أوخَيّ) المصغَّر للفرقِ بينه وبين (أَخي)[٣٩] المكبَّر، ولا ضرورة إلى مثل هذهِ الزيادة؛ لأنَّ أكثرَ الناس لا يكتبونها، ولأنَّه لا لبس بين المكبِّر والمصغَّر، لأنَّ الضبط الصرفيّ بيِّن.

ومنها زيادة الألف في (مائة) للفرق بينها وبين (منه) أو فئة، ولعل عدم الزيادة أولى وأظهر؛ لانَّ كثيرا من الناس يلفظونها (مائة) بزيادة الألف لفظاً أيضا، ويعَزّز مانذهُب إليه أنَّ الحروف العربيَّة معجمة زيادةً على أنَّ الهمزة لابُـدَّ من كتبها، فيتحقَّق بذلك أمنُ لَبْسها، وقد كتبها أبو حيَّان النحويّ (مئة) على ياء مهملة.[٤٠]

وبعدُ فيتّضُح لنا مِمَّا دوّنّاه في هذا البحث من شواهِدَ وأمثلةٍ أنَّ العربيَّة تهجرُ اللبس والتعمية، لأنَّ غايتها القصوى إيضاحُ المعنى وجلاؤه، فما تراءى للنحويّين التباسُ رسمه ومعناه بغيره تصرَّفوا فيه بالحذف أو الزيادة أو غيرهما، ويتضح لنا أيضا أنَّ كثيرا مما تُصرّف فيه لتحقيق أمن اللبس يمكن إزالةُ لبسه بالتقيُّد بقواعد الطبع أو الكتب الحديثة، أو ضبطِ بعض الأحرف كما في إسكان ميم (عَمْرو)، وفتح نونِ (قارئينَ)، وكسرِها في (قارئَيْنِ)، وكنّا نودُّ من النحاة أنْ يلجأوا الى الحركـة الصرفية والاعرابيَّةِ في هذه المسألة، في كثيرٍ مَمَّا يُعَدُّ من باب الألفاظ الملبسة، وعليه فانَّني أدعو من غير تردُّدٍ إلى عدم الحذف أو الزيادة أو المغايرة في الرسم لتحقيق أمن اللبس، لأنَّ المغايرة نَفْسَها ملبسة لكثيرٍ منِ الناس وبخاصَّة الطلبة، فاطِّراد الرسم وتوحيدهُ أولى من تعدُّده وتبايُنه، لأنَّهما يـدوران في فلك نظريَّـة التيسير والسهولة.

(٣) التخفيف لكثرة الاستعمال

لظاهرة كثرةِ الاستعمال في العربية أَثَرٌ بيِّنٌ في كثير من المسائل،[٤١] ولعلَّ أهمَّها مسائلُ الحذف التي تطالِعنا، لانَّ كل ما يَكْثُرُ استعمالُه كتباً ولفظاً يُكْثِرُ العرب من

---

(٣٩) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣٢٨/٦.

(٤٠) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ١١٠، ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٨٤، السيوطي، همع الهوامع: ٦ ؟ ٣٢٦، الغلاييني، جامع الدروس العربيّة: ١٤٣/٢، عبد العليم إبراهيم، الأملاء والترقيم: ١٢٤

(٤١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربيّة. المجلة العربية للعلوم الأنسانية، العدد ٥٢، المجلد السابع، ١٩٨٧ م.

التلعبُّ والتصرُّف فيه، ومما يُمْكِنُ عدُّه من باب الحذف تخفيفا لكثرة الاستعمال قول العرب: عَلْماء بنو فلانٍ، في: على الماءِ بنو فلانٍ، على أنَّ الألف حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وإحدى اللامين تخفيفا لكثرة الاستعمال: «وقد شذَّت العرب في: عَلْماءِ بنو فلانٍ، والأصل: على الماءِ، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، ثم حـذفوا أحَـدَ المثلين تخفيفا وإنْ كان متحرِّكا»،[٤٢] ومن ذلك قول الفرزدق:[٤٣]

وما سُبِقَ القَيْسِيُّ من ضَعْفِ حيلَةٍ ولكن طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفةُ خالِد.

ويظهرُ لي أنّه لا ضرورةً إلى مثل هذا الوجه الإملائي الشاذّ الذي لايُقاس عليه، لتبقى القاعدة مُطَّردةً، وتتوحد قواعِدُ الرسم الإملائي.

ومِمّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة حذفُ النون استخفافا لكثرة الاستعمال قولُهُم: بلحارث، وبلعنبر وبلهُجَيم وبَلْقَين في: بني الحارث، وبني العْنبَر، وبني الهُجَيْم وبني القَيْن، على أَنَّ نون (بني) قد حُذِفَتْ تخفيفا لقربها من اللام، فكرهوا التضعيف؛ لأنَّ الإدغام متعذّر لكون الحرف الثاني ساكنا، ولم يفعلوا ذلك في مثل: بني النجَّار، وبني النَّمر وبني التّيم؛ لئلاَّ تجتمع علَّتان، الحذفُ والادغام، لأنَّ الياء في (بني) قد حُذِفَت لالتقاء الساكنين، فجاورت النونُ اللامَ، فَكُرِهَ اجتماعُهما لتقارُبهما، لأنَّ في ذلك ثقلا، ولذلك حُذِفَتِ النونُ تخفيفا لكثرة الاستعمال. ولست أرى ضرورةً الى تعميم هذه المسألة وإشاعتها في الرسم الإملائي، لئلاَّ تكثر أوجُهُه، وهي مسألة تنتهي بالطلبة والمريدين إلى التعثّر في الرسم والقراءة، والنفورِ من دروس الإملاء

---

(٤٢) علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد ـ مطبعة العاني: ١/٣١٨.

وانظر محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية: ١/٢٥١، علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت ـ دار المعرفة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م: ٢/٧١٧ ـ ٧١٨.

(٤٣) انظر: المبرد، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م: ٢/٧١٧ ـ ٧١٨.

(٤٣) انظر: المبرد، المقتضب: ١/٢٥١، أبو السعادات هبة الله ابن الشجري، الأمالي الشجرية: بيروت ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ٢/٤.

التي تكثر فيها التأويلات والتخريجات.(٤٤)

ومنه قولهم: مِلْانَ، ومِلْكذب، ومِلْمـال في: مِنَ الآن، ومِنَ الكذب، ومن المـال، والقول فيه كالقول في سابقه من حيث عدمُ الإشاعة.(٤٥)

ومن مسائل الحذف أيضا تخفيفا لكثرة الاستعمال حذف الألف في: بسم الله، وفي هذه المسألة مذاهب، منها أنَّها حُذِفَت تخفيفا لكثرة الاستعمال لفظا وكَتْباً؛ لأنّ ألف الوصل تسقط في وصل الكلام، ومنها أنَّه لاحذفَ فيها، لأنَّ الباء داخلة على تلك اللغة التي لا تُعوِّض الألف من لام اسمٍ المحذوفة، إذْ يقالُ فيها: سِمٌ، فَحُذِفت كسرة السين لتوالي كسرتين (كسرتها وكسرة الباء)، أمَّا الضمة فَحُذِفت لصعوبة الانتقال من الكسر إلى الضم، ويظهرُ لي أنَّ هذا الوجه أقلُّ تكلُّفا؛ لأنَّه لا ضرورة الى ادِّعاء الحذف وتعَدُّد أوجهِ الرسم الإملائي؛ ولأنَّ الحمل على الظاهر أولى وأقلّ تكلّفا، ولعلَّ مايُؤْخذَ على هذا المذهب أنَّ هذا الحذف يكادُ يكون محصورا في (بسم الله)، وقد يشمَلُ (باسم القادر)، و (باسم العزيز). وقيل إنه يجب إثباتها فيما ذُكِرَ فيه المتعلّق، ويتراءى لي أنّ ذكر الألف فيما مَرَّ مذهبٌ حسن لتلحق هذه اللفظة نظائرها في هذه المسألة.(٤٦)

وفي العربية ألفاظٌ كثيرة أجـاز النحويّـون حذف الألف منهـا تخفيفا لكثـرة استعمالها لفظاً وكَتْبا، وهي ألفـاظٌ حفظهـا السيوطيّ في مـؤلّفه النفيس (همـع الهوامع)،(٤٧) منها أسماءُ الإشارة: ذلك، وأولئك، والقولُ نفسُه في حذف ألف هاء التنبيه في هذه الأسماء، والحرث علما مقترناً بحرف التعريف، لئلاَّ يلتبس بحارث علما أيضا، ومالك وصالح وخالد، وإبراهيم وإسماعيل، وإسحق وسليمان وغيرها

(٤٤) انظر في ذلك: المبرد، المقتضب: ١/ ٢٥١، ابن الشجري، الأمالي الشجرية: ٢/ ٤، ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٧١٧ ـ ٧١٨.

(٤٥) انظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، سر صناعة الاعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م: ٢/ ٥٣٩.

(٤٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربية: ٤٣.

(٤٧) انظر: ٦/ ٣٢٨.

من الأعلام التي كثر استعمالُها في العربيّة. ولستُ أرى ضرورةً إلى هذا الحذف الذي يجعل قواعد الرسم غيرَ مطَّرِدة، والمنطوقَ يغاير المكتوبَ؛ وهي مسألةٌ ينفر منها الطلبة والمريدون. والقولُ نفُسه في حذفها من جمعي التصحيح بقيد تحقُّق أمن اللبس، وأنْ يكونَ في جمع المؤنث السالم ألفان نحو: عـابدات وصـالحات وقانتات، وغير ذلك من القيود،[٤٨] وقد أُجيزت هـذه المسألة فيمـا كان من بـاب (مفاعِل) من جموع التكسير بقيد كثرة الاستعمال وعدم اللبس وعدم كون الألف فاصلةً بين حرفين متماثلين، نحو: محاريب وتماثيل، أمَّا سكاكين فلا يصحُّ فيها الحذفُ لما مرَّ. والقول في هذه الجموع كالقول في سابقتها من حيث إبقاؤها على ما هي عليه وعدم الحذف، إذ لاضرورةَ إلى ادِّعاء الحذف فيها، لتلحق نظائِرَها؛ ولأنّ ما كان من باب كثرة الاستعمال يُعَدُّ شاذًّا لايُقاس عليه.[٤٨]

(٤) اللغات

للغات العربيّة أثرٌ في رسم بعض الألفاظ، ولعلّ هذا الأثر يكاد يدور في فلك همز الألف والواو وتحقيق الهمزة وتسهيلها أو تخفيفها، ومن همز الألف قَولُ العرب: شَأْبَة ودأْبَة وخأْتم وبأْز وجأن وضألين واشعَأَلَّ في: شابّة، ودابَّـة، وخاتَم وبـاز، وجانّ، وضالّين، واشعالَّ،[٤٩] ويتراءى لي أنه لا ضرورة إلى هذا الهمز في الخط على الرغم من مغايرة المنطوق للمكتوبِ، ولعلَّ ما يشفع لهذه المغايرة أنَّ هذه اللغة تكاد تكون قد تُنوسِيتْ في عصرنا. ومن همز الواو: مؤسى، مؤقِدين، اشتَرَؤا في: موسى،

(٤٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربية: ٤٣.

(٤٩) انظر ابن جني، سر صناعة الاعراب: ١/٧٢ ـ ٨٠، ٩٢ ابو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٣٠، السيوطي، همع الهوامع: ٦/١٠٨، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة ـ المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٨٦م: ١/٤٨، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت ـ دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ٣/١٤٢، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض ـ مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م: ٢٩٨.

الموقدين، اشتروا.

أمّا تخفيفُ الهمزة وتسهيلُها فيكون بالإبدال والحذف وبيْنَ بينَ (بين الهمزة والواو إن كانت مضمومةً، وبينَها وبينَ الياءِ إنْ كانت مكسورةً، وبينها وبين الألف إنْ كانت مفتوحةً، ولعل السبب فيما يعتريها مِمّا مرَّ يعود إلى أنَّها أدْخَلُ الحُروف في الحلق وأصعَبُها نطقا، ولذلك كثرُ التصرف فيها، فأكثَرُ أهل الحجاز يميلون إلى تخفيفها وبخاصّةٍ قريش، على الرغم من أنَّ التحقيق هو الأصل، ولذلك يُعَدُّ من باب الاستحسان.

والتخفيفُ يكون بحذف الهمزة وإبقاء ما رُسِمَتْ عليه، أو الحرفِ الذي من جنس حركة ما قبلها، ويبدو ذلك بيّنا في: يُؤْمن، ويَاكل، وبِئْس، وفاس، وراس وذيب وبئْر، وهي مسألةٌ مقَيّدةٌ بكونها وسطاً ساكنةً، أمّا إنْ كانت مفتوحةً فتبقى صورة الحرف الذي من جنس حركة ما قبلَها، نحو: مُؤَجّل وفِية، ومية، ورِيَة، وإنْ كانت مضمومةً أو مكسورة بقيت صورةُ الحرف الذي من جنس حركتها الذي رُسِمَتْ عليه، نحو: لَؤُم، ويَئِسَ، ومِنْ مُقْرِئِكَ، ورُؤوس. أمّا سُئِل ويُقرِئُك فسيبويه يكتب الهمزة على حرف من جنس حركتها، والأخفش على حرف من جنس حركة ما قبلها، ليكونَ في التخفيف فيهما الوجهان، والهمزة الوسط المسبوقة بألف تبقى صورة الحرف الذي من جنس حركتها الذي رسمت عليه، نحو: مايل، تساول، وسايل.

والهمزة التي تُخَفَّف بالحذف تحذفُ إنْ كانت طرفاً، نحو عِبْ، ودِفْ، وجُزْ، لأن الآخر محلُّ التخفيف بالحذف خطاً ولفظاً، وإنْ كانت وسطا أصلا أو بالعارض وحُذِفَتْ بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلَها فالأكثر ألّا تحذف خطًّا على الرغم من مغايرة اللفظ للخط؛ لأنّ الاصل عدم الحذف لما هو ثابت لفظا، أمّا الحذف في الطرف لفظا وخطاً فمن باب كون الآخر محلَّ التخفيف والحذف على الرغم من أن الأصل على خلاف ذلك، نحو: يَسأل، مسألة، جزؤُك، جُزْأَك جُزْئِك وغير ذلك من الألفاظ التي تطالِعُنا في مظانها.[٥٠] وذهب بعضُ النحويّين الى الحذف ليطابقَ المنطوقُ

(٥٠) انظر تفصيل هذه المسألة في كتابنا: الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٦١ ـ ١٢٧، ١٦٥ ـ ٢٠٤.

المكتوبَ، وقَيَّدَ آخرون هذه المسألة بكون الهمـزة مفتوحـةً، نحو: مَسَلَة ويَسَـل وَمَـرة،[٥١] أمَّا الهمـزة التي في أول الكلمة فـلا تحذف نحـو: قـد افلح والارض وأضرابهما، لأنَّ الخط يقوم على الوقف والابتداء.

وبعدُ فيتراءى لي مِمّا مرَّ أنَّ في رسمٍ الهمزة المخفَّفة وبخاصة التي تُحْذَف بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ـ خلافاً من حيثُ الكتبُ وعَدَمُهُ، ويظهر لي أن الأولى والأظهر الابقاء على صورتها في الخط على الرغم من مغايرة المنطوق للمكتوب، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب اليه أنَّ هذا التخفيف بالحذف أو الابدال غير شائـعٍ شيوعَ الأصل: ولأنَّ الحذف عارضٌ، والأصلُ عدمُ الحذف، فتكونُ المسألة من باب أنّ الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع، ويُمْكِنُنا أنْ نستثني من ذلك تلك الألفاظ التي يُعَدُّ فيها التخفيف أكثرَ شيوعاً من التحقيق، أو تلك التي يندُر فيها استعمال الأصل، نحو: سَلْ ويَرَى وأضرابهما، ومَرَة التي تشيع في لغة العامة أكثر من الأصل، فلا ضير في أن يوافق المنطوقُ المكتوبَ فيها. والقولُ نفسُهُ بالنسبة للألفاظ التي هُمِزَت فيها الألف: لأنَّها نادرة قليلة الاستعمال في لغاتنا المعاصرة، فلا ضيرَ في المغايرة المشار إليها إنْ توافرت مثلُ هذه الألفاظ في لغات بعض الناس.

ومِمَّا يعد من باب اللغات في هذه المسألة دخول همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة أو المضمومة أو المكسورة، وفي كلٍّ منها لغاتٌ من حيثُ إلاثبات أو الحذفُ أو ادخالُ ألف مدٍّ بين الهمزتين، أو قلبُ همزةِ القطع المضمومة واواً والمكسوررة ياءً كما مرّ.[٥٢]

(٥) كراهة توالي الأمثال

لكراهة توالي الأمثال دور بيّنٌ في تعدُّدِ الأوجه الإملائيَّة في اللفظة الواحدة، على الرغم من أنّ التوالي يكون مُسْتَثْقلاً مكروهاً عند بعض النحويّين أحياناً، وأخرى

---

(٥١) انظر: الرضي، شرح الشافية: ٣/٢٢ ـ ٣٣، ٣٢٢.

(٥٢) انظر الصفحة: ٥ ـ ٦.

وانظر الأوجه الجائزة في رسمٍ (ثمانٍ) في العدد المركب، إذْ فيه أربع لغات: ثماني (باثبات الياء ساكنة ومفتوحةً)، وثمانَ ـ (بحذفها مكسورة ومفتوحة)، انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣١٢.

يكون مسموحاً به عند آخرين، وهي مسألة كانت سببا في تعدُّدِ الأوجه المشار إليها، ومن ذلك أنَّ الدارسين المحدثين رسموا الهمزة في: اَلتَبَوُّء، والتَضَوُّء، على السطر وحدَها هربا من توالي ثلاث واوتٍ، الواوِ المضعَّفة وواو الهمزة،(٥٣) أمّا القدماءُ فلم يَرِد عنهم هذا الرسمُ، وهي مسألة توحي بأنَّ حكمها كغيرها من حيث التطرُّف، الذي تُرْسَمُ وَفْقَهُ على واو،(٥٤) ويتراءى لي أنَّه الأولى والأظهر لإلحاقِها بنظائِرِها، لِتَطَّرِد القاعدةُ والأصلُ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أنَّ الواو المضّعفة تبدو كأنَّها واحدةٌ، فلا تواليَ أمثال فيما مرَّ.

ومن ذلك ضَوْؤُه ووضوؤُه ومقرووُه وأضرابُها مِمَّا سَبَقت فيه واوُ الكلمة واو الهمزة: ذكر الشيخ مصطفى الغلاييني أنَّ مذهب المتقدّمين فيما تقدَّم رسمُ الهمزة على واوٍ، وعليه المعّول عند أرباب هذا الشأن،(٥٥) ولعلَّ مذهب المحدثـين في هذه المسألة على خلاف ما ذكره الشيخ الغلاييني، إذْ ترسم الهمزة فيها على السطر وحدها: «الحالة الرابعة: تُرْسَمُ مفردةً في أربعة مواضع.. إذا وقعت مفتوحةً أو مضمومةً بعد واو ساكنة، أو بعدَ واوٍ مُشدَّدة مضمومة..»،(٥٦) ويظهر لي أنَّ القدامى اعتدُّوا في هذه المسألة بالعارض، فعاملوا الهمزة على أنَّها متوسِّطة، أمَّا المحدثون فلقد اعتدُّوا بالأصل، فعاملوها على أنَّها متطرّفة رغبةً في التخلُّص من توالي الأمثال، وهو الأولى والأظهر عندي على الرغم من أنَّهم استثنوا المكسورة التي يجب أن تخضع لسلطان الاعتداد بالأصل أيضا.

وإن سبقت واوُ الهمزةِ المتوسِّطة توسُّطا أصيلا لا عارضا ففي رسمها ثلاثة أوجه: أنْ تُرْسم على واوٍ، وهو القياس، نحو: رؤوس، فؤوس، شؤون، كـؤوس،

(٥٣) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٤٨، مصطفى عناني، نتيجة الاملاء: ٨ ـ ١٢، عبد العليم ابراهيم الاملاء والترقيم: ٥٨، أحمد الهاشمي، المفرد العلم: ١٦، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ١٢، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٩.

(٥٤) انظر د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٤٨.

(٥٥) الشيخ الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٥٥.

(٥٦) عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ١٩، وانظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٥٧، مصطفى طموم، سراج الكتبة، ٥٥، مصطفى العناني، نتيجة الاملاء: ٩، عبد العليم ابراهيم الاملاء والترقيم: ٥١، الشيخ حسن والي كتاب الاملاء، بيروت دار القلم الطبعة الاولى: ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م: ٥٦ ـ ٦٠.

رَؤوف. وذكر الشيخ حسن والي أنَّ شؤونا يجب أن ترسم الهمزة فيها على واو، لئلاّ تلتبس بـ (شُؤْنٍ) مهموزاً أو غيرَ مهموز، وهو جَمْع شأن أيضا. والثاني أنْ تُرَسَم على السطر وحدها كراهة اجتماع المثلين، نحو: رءوف، رءوم، رءوس، وإنْ كان ما قبلها حرفَ اتصال رُسِمَتْ على ياء مهملة، نحو: شئونِ كئوس، فئوس. والثالثُ أنْ تُكْتَبَ على واوٍ واحدة، نحو: رَؤف، رُؤس، مَسْؤل. أمَّا الهمزة المتوسطة توسّطاً عارضا فلها وجهٌ رابع إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وهو أنْ تُرْسَم على ألف، نحو: يملأون يكلأون، يقرأون. وقيل إنَّ الهمزةَ المضمومَ ما قبلها والمتوّسِطَةَ توسّطا عارضا ترسَمُ على واوٍ فقط مراعاةً للأصل: نحو يَجْرُؤون. ويتراءى لي أنَّها لو رُسِمَت على واو واحدة (يَجْرُؤن) لالتبست بالفعل المسند إلى نون النسوة.[٥٧]

ومِمّا يمكِنُ عدُّه من باب كراهة توالي الأمثال حذفُ ألف تنوين المنصوب المنكر غيرِ المضاف، المنتهي بهمزة قبلها ألف مد نحو: سماءً عطاءً جزاءً، والأصل أن تُزاد هذه الألف، والمانع من ذلك كراهة توالي ثلاث ألفات (ألف المدّ، والهمزة التي تُعامل معاملة الألف، وألفُ التنوين)، ويظهر لي أنَّ الأولى زيادتها لتطّرد القاعدة، وهي مسألَة قد أجازها الأستاذ عبد العليم إبراهيم: «ولِماذا هذا الاستثناء الذي يخلق قاعدةً جديدةً ؟ وما الضَررُ في كتابتها سماءاً ؟ وبذلك يزول الاختلاف بين: جُزْءاً وجزاءاً... ولا أرى مانعا من كتابة هذه الألف بعد الألف التي تَحْمِلُ الهمزةَ (نَبَأاً ـ خطأاً) فتكون القاعدة مطَّردة».[٥٨]

ومن ذلك ما اجتمع فيه ثلاثُ واوات، إذْ تُرْسَمُ فيه الهمزة على السطر وحدها نحو: مَوءودة، يَسوءون، مشنوءون، هربا من توالي الأمثال، ويظهر لي أنَّ هذا الرسم محمولٌ على عدم الاعتداد بالعارض في غير مَوءودة التي تُعَدُّ فيها الواو التي بعد الهمزة عارضة أيضا بالنسبة إلى (وأد)، لأنها تزول بزوال بناء (مفعولة).

---

(٥٧) الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٦٠.

(٥٨) عبد العليم ابراهيم الاملاء والترقيم: ١٢٢.

(٦) الخلافات النحويَّة والصَرفيّة والأصول والأَقْيِسة

للخلافات النحويّة والصرفيَّة والأصول والأقيسة دورٌ بَـيِّنٌ في تعدُّدِ الأوجـه الخطيّة في رسم بعض الألفاظ، كدورها الرئيس في تعددّ الأوجه النحويَّة والصرفية في المسألة الواحدة، وبخاصّة الخلافات التي أغنت النحوَ والصرفَ بالتقديرات والتأويلات لتعزيز هذا المذهب وردّ ذاك، ومِمَّا يدورُ في فلك هذه الخلافات كَتْبُ سيبويهِ (مِؤون) على واوٍ، والأخفش عـلى ياءٍ مهملة (مِئـون)،[٥٩]، ولعلَّ مـذْهب الأخفش[٦٠] أكثرُ شيوعا في كتابات المحدثين، وذكر الشيـخُ حسن والي أنّ منشأَ الخلاف بينهما القراءةُ القرآنية؛ لأنه قد قُرِئَ «الخاطِيون»[٦١] بالياء و «الخاطُون» بحذف الهمزة والياء، ويتراءى لي أنَّ هذا التأويل بعيدٌ: لأنَّ (الخاطون) أصلها (الخاطيون) بعد حذف الهمزة، فاستُثقِلت الياء قبلَ الواو، فحُذفت وَفْقَ أصل هذه المسألة كما حُذِفَت في: الماشون والقاضون والرامون والهادون وأضرابها، ولعلّ في اتّباع مذهب الأخفش اطِّراداً للقاعدة الإمـلائية التي تُعَـدُّ من وسائـل التيسير والتقريب إلى الطلبة والمريدين، ويُعزِّزُ ذلك أنَّ الكسر أقوى من الضم.

والقولُ نفسُهُ في كَتْبِ سيبويه: سُئِل ورُئِيَ، ودُئِل وأضـرابها عـلى ياء مهملة اعتداداً بكسرة الهمزة لابضمة ما قبَلها،[٦٢] أمّا الأخفشُ فعلى واو: سؤل، رؤي، دؤل، ولعل ما ذهب إليه سيبويه أكثرُ شيوعاً في كتاباتنا، وهو الأولى؛ لأنَّ كثـرةَ الاستعمال تُعَدُّ من وسائل الترجيح، وذكر الشيخ حسن والي[٦٣] أنّ مذهب سيبويه

---

(٥٩) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣١٣/٦، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الامـلاء: ٥٩، مصطفى عناني، نتيجة الاملاء: ١٢.

(٦٠) انظر: عبد العليم ابراهيم، أصول الاملاء: ٥١، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٥٩، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ١٩ أحمد الهاشمي، المفرد العلم، ١٢، الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٦٥.

(٦١) الحاقة: ٣٧.

(٦٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣١٢/٦، الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١٥٧/٢، الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٥٩، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٦٠.

(٦٣) انظر الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٥٩.

يدور في فلك طريقته في التسهيل، وهو الأقوى عنده، وأن كثيراً من الكتّاب قد اتّبعوه في إلتي ليس بعدها ياء.

ومن ذلك الاسمُ المنتهي بهمزةٍ متطرّفة، المضاف إلي ياء المتكلم ؟ وهو اسمٌ يرى الاستاذ عبد العليم إبراهيم[٦٤] أنْ تُرْسَمَ الهمزة فيه على ياءٍ؛ لأنَّ علامات الإعراب لاتظهرُ على آخره لكسرة المناسبة، ورَسْمُ الهمزة ياءً يساعد على القراءة، ومنه: مبدَئي مرفوعاً ومنصوباً ومجرورا، ويجوز في هذا الاسم وأضرابه أنْ تُرْسمَ همزته على ألفٍ حملاً على عدم الاعتداد بالمضاف إليه العارض كما مرَّ؛ لأن كثيرا من النحـاة والدارسين لايعتـدُّون به في الرسم الإمـلائي حملا عـلى مسائـل النحو والصرف، ولعلَّ ما أشار إليه الأستاذ الفاضل من المساعدة على القراءة مردودٌ بصعوبة الإعراب؛ لأنَّ في رسم الهمزة فيه على ياء دلالةً على أنَّه ليس في وضع الجر فقط، وأنَّ الكسرة طارِئَةٌ لمناسبة الياء على الرغم من أنَّ هنالك من يذهب إلى أنَّ علامة جَرِّه الكسرة أو انَّه مبنيٌّ عليها.

ومنه إجازة رسم (متى) ظرف الزمان الاستفهاميّ بالياء المهملة، وهو الشائع والظاهر عند القدامى والمحدثين، وبالألف العموديّة أو العصويّة على مذهب الفراء كما في (لسان العرب): «وقال ابن الأنباري: متى حرف استفهام يكتب بالياء، قال الفراء: ويجوز أنْ تُكْتَبَ بالألف؛ لأنَّها لا تُعْـرَفُ فعلاً»،[٦٥] ورأيُ الفـراء يلحقها بنظائرها من المبنيَّات، بحيث لاتكون مِمّا اسُتُثْنِيَ.

ومنه كَتْبُ (حاشا) حرفًا بالألف العصوية فرقا بينها وبين الفعليّة أو الاسمية على الصحيح عند الأستاذ عبد السلام هارون.[٦٦]

ومنه الأسماءُ الثلاثيَّة المقصورة، وللنحويين في رسم الألف فيها ثلاثة مذاهب:

---

(٦٤) انظر عبد العليم ابراهيم، الاملاء والترقيم: ١١٩، وانظر الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٦٢.

(٦٥) انظر ابن منظور، لسان العرب: ١٥/٤٧٥، د. عبد اللطيف، الخطيب، أصول الاملاء: ٧١.

(٦٦) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية: ١٤، الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٧٣ ـ ٧٥.

(١) أنْ تُكْتَبَ عصويّةً إنْ كان أصلُها ألفاً، وياءً مهملة إن كانَ ياءً، وهـو مذهب البصريّين: نحو: عصا، وقفا وسها، وفتى، وغنى.

(٢) أن يُستَثْنى مِمّا مرّ ما كان من باب (فُعَل)، أو (فِعَل)، إذْ يكْتَب بالياء، نحو: ذُرَى، رُبى، عِدى وحِجى، وهو مذهب الكوفيّين.[٦٧]

(٣) أنْ تُكْتَبَ الألف الليّنة عصويّةً من غير نظر إلى الأصل الواوي أو اليائي، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وهو مذهبٌ سهل، يطابِقُ فيه المنطوقُ المكتوبَ، ويَجْعَل المسألَةَ مطّرِدةً في الثلاثي والرباعي، زيادةً على كونه من وسائل التيسير والسهولة، وأنَّ الطلبة والمريدين يُقَرِّبونه إليهم، ويرغبونَ فيه، لأنّه يُريحهم من عناءِ التعرف إلى الأصل المعياري المتوهّم، ولسنا مع الأستاذ عبد السلام هارون في عَدِّه إيّاه ليس بشيءٍ.[٦٨]

ومنه (كلا) التي تُكْتَبُ بالألف العصويَّة إذا أضيفت إلى اسم ظاهر؛ لأنَّ ألفها منقلبة عن واو، وأجاز قوم كَتْبَها بالياء حملا على أنَّها منقلبة عن ياء؛ لأنّها تُمال،[٦٩] وذكر ابنُ درستويهِ أنَّها رفعاً بالألف ونصباً وجراً بالياء، وغالب ظنيِّ أنّه يلحقها في الإعراب بالمثنَّى على الرغم من إضافتها إلى الظاهر. ولا ضرورةَ تدعو إلى مخالفة ما عليه الجمهورُ والكتْبُ الحديث.

ومنـه ما كـانت ألفه أصلُهـا واويّ أو يائيّ، إذْ يُكْتَبُ بـالياء المهملة والألف العصويّة، نحو: الحشا (ما في البطن)، وجَثا، ورَعا، وجَبا، ونما،[٧٠] ولا محوِج إلى

---

(٦٧) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب؛ أصول الاملاء: ٧٦، المبرد، المقتضب: ١/٢٥٨، ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٤١، الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٦١، عبد العليم ابراهيم، أصول الاملاء: ٧٠، الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٧١، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٢٩.

(٦٨) انظر: عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ٢٦، وانظر الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٦١، السيوطي، همع الهوامع: ٦/٣٣٦ ـ د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٧.

(٦٩) انظر: الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٧٢، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٦، ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٤٦.

(٧٠) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٩، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٣١، عبد العليم ابراهيم الاملاء والترقيم: ٧١.

تكثير الأوجه؛ لأنَّ كَتْبَها بالعصـويَّة يجعلهـا تلحق نظائِـرَها في مـذهب أبي علي الفارسي. والقولُ نفسُهُ فيما جُهِلَ فيه أصل الألف من الأسماء: نحو: الددا (اللهو واللعب)، والخَسا (الفرد)، والزكا (الزوج منه).[٧١]

ومنه الأسماء الممدودة التي تُقْصَرُ، نحو ؟ الحلواء، والزناء، إذْ يجوز أَنْ تُكْتَب إذا قُصِرتْ بالياء المهملة أو الالف العصويّة، نحو: الحلوا والحلوى، والزنا والزنى، ويظهر لي أنَّ كَتْبَها بالعصويَّة يدور في فلك عدم الاعتداد بالقصر العارِض، وبالياء المهملة من بـاب الاعتداد بـه، وبخاصّـةٍ الحلوى الربـاعيَّـة، والأولى أنْ تُكْتَبَ بالعصويَّة حملا على ما مرّ.[٧٢]

ومن ذلك الفْصلُ والوصلُ، ومنه وَصْلُ (في) بـ (مَنْ) الاستفهاميّة عند النحويّين ووجوبُ الفصل عند ابن درستويهِ: (ومنْ زعم أنّه يصل بـ (من) في الاستفهام شيئا من ذلك، كقولك: في من ترغب ؟ علي قياس: فيم أنت، فقد أخطأ؛ لأنَّ النون لاتُحْذَف في (مَنْ) للاستفهام كما تُحْذَف ألف (ما)، وليس يشبه هذا ذاك، ويلزمه أنْ يفعل ذلك في (إلى) و (على)، ونحوهمـا في الاستفهام مـع (مَنْ)، ولا يكْتُبُ هذا أحـد، والصواب ما بَيَّنا»،[٧٣] ويظهر لي أنّ ابن درستويهِ قد انفرد في هذا القـول؛ لأنَّ الوصل مُطْلَقا رأيُ الجمهور: «وعن بـ (مَنْ)، و (في بـ (مَنْ) الاستفهاميَّة مطلقاً، و بـ (ما) الموصولة غالبـا...»،[٧٤] وقد فهم الشيـخ حسن والي من نص ابن مالك السابق الجوازَ كما يتراءى لي: «والوَصْلُ فيما ذكرنا واجِبٌ، وعليه العمل، وقال ابنُ مالكٍ: غالب، فيجوز الفصلُ ومنشـأ الخلاف يُعْلَم من إلادغـام»، ولعل الشيـخ

(٧١) انظر: الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٧١، ابن منظور، لسان العرب (زكا).

(٧٢) انظر: عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ٣٠، مصطفى عناني، نتيجة الاملاء: ١٧، مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٤٠، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٧.

(٧٣) ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٨٥، وانظر د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٩٥، السيوطي همع الهوامع: ٦/٣٢٢، ابن مالك تسهيل الفوائد، ٣٣٢.

(٧٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد: ٣٣٢.

الفاضل قد التبست عليه هذه المسألة؛ لأنَّ لفظة (غالبا) في النص السابق ترتبط بـ (مـا) الموصـولة لا (مَنْ) الاستفهاميَّـة، ولعلَّ مـا يُعَزِّز مـا نذهب إليـه شُرَّاح التسهيل.[٧٥] ولعلَّ فصلَ (في) عن (مَنْ) يُعَدُّ أولى إلحاقا بنظائرها (على) و (إلى)، وأنَّها ليست منتهيةً بنون تُدْغَم في ميم (مَنْ)؛ ولأنَّ الفصل هو الأصل، والوصل عارض، وَوَصْلُ (مِنْ) و (عَنْ) بـ (من) الاستفهامية يكاد يدورُ في فلك الإدغام، كما في (نِعِمّا) بكسر النون.

ومنه وصلُ (لا) بـ (أَنْ) الناصبة مسبوقَةً بلام التعليل أو غيرَ مسبوقَةٍ، وهو مذهبُ الجمهور، وذهب أبو حيَّان وآخـرون إلى وجوب الفصـل، نحو: يجب أنْ لاتتأخَّر،[٧٦] ويتراءى لي أنَّ الوصل أولى وأظهر إلحاقا بـ (إنْ) الشرطيّة، وتحقيقا للإدغام لفظا وخطًّا.

ومنه وصل (كي) بـ (لا) وَفْصُلها، وقيل إنَّ الوصل يعود إلى عدم إضمار (أنْ) بعدَها أو أنْ تنوبَ عنها، وذكر الحريريّ أنَّ ذلك يعود إلى أنَّ (لا) تُغَيِّرُ معنى (كي)؛ ولذلك كُتِبت مُتَّصِلَةً بـ (ما) التي لا تُغَيِّرُ معناها: «وتُكْتَبُ (كيما) موصولةً، و (كي لا) مفصولةً؛ لأنَّ (ما) المتّصلة بها لم تُغَيِّر معنى الكلام، و (لا) الملتحقة بها غَيَّرت معناها»،[٧٧] والقولُ في الفصل في هذه المسألة من حيثُ كونهُ أولى وأظهرُ كالقول في سابقتها.

ومن ذلك الحذفُ وعَدَمُه، ومنه قولُ العرب في النداء: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، بحذف الياء على أنَّ التاء عوضٌ منها، ويجوز في التاء الكسرُ الذي يُعَدُّ عوضا من كسرة مناسبة ياء المتكلّم، و الفتحُ، وهو الاقيس لكون التاء عوضاً من هذا الضمير، أو

(٧٥) انظر محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) شفاء العليل في ايضاح التسهيل، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة ـ الفيصلية: ١١٣٧/٣، وانظر الحريري، درة الغواص: ٢٧٧.

(٧٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣٢٢/٦، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٩٥، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ٦١، الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ١٥٠، الحريري، درة الغواص: ٢٧٧، مصطفى عناني، نتيجة الاملاء: ٤١.

(٧٧) الحريري، درة الغواص: ٢٧٧.

بقية الألف، لأنَّ الأصل: يا أَبتا ويا أُمَّتا، وعليه فلا يصحُّ أنْ تظهرَ الياءُ؛ لأنّه لا يُجْمَعُ بين العوض والمعوَّض منه، وأجاز قوم إثبات هـذه الياء، وهـو خطأ عنـد الحريري،(٧٨) ويبدو لي أنَّه لا ضرورة إلى أنْ يكونَ لهذه اللفظة وجهـان؛ لِتَطَّرِد القواعدُ وتَتَوَحَّد، فحذف الياءِ أظهرُ وأولى لإجماع الجمهور عليه.

ومنه رسم الليل والليلة واللطيف بلامين أو واحدة، على أنّ الحذف أجود لأنَّ فيه اتِّباع خط المصحف، والاثبات القياس، ويبدو ذلك بيّنا في الليل والليلة، وأجازَ قومٌ أيضا أَنْ يُكْتَبَ بلام واحدةٍ: اللهوُ، واللعبُ، واللحمُ، ويبدو لي أنَّه لا بُدَّ مِن توحيد الرسم في هذه الألفاظ، إذْ إنَّ كتبها بلامـين يُلْحِقُها بنـظائرهـا، أمّا كَتْبُهـا بلام فيخرجها عنها، والأول أكثرُ شيوعاً في الرسم على الرغم مِمَّا فيه تكثير الكلمـة، ولست أُنْكِرُ أنَّ الحرف المدغم له صورةٌ واحدة، وأنَّ القياسَ على الذي وأضرابها جائِزٌ على الرغم من أنَّ هنالك فـرقاً من حيثُ وجـوبُ حرف التعـريف في الاسم الموصول، وعدمُ وجوبه في غيره مِمّا مرّ.(٧٩)

ومن ذلك الزيادَةُ، ومنها زيادةُ الألف الفارقة بعد واو الضمير المسند إلى الماضي والأمر، أَمَّا المضارع ففيه خلافٌ، فَمِنَ النحويِّين مَنْ ألحقه بهما في هذه المسألة إذا كان منصوباً أو مجزوماً، ومنهم مَنْ لم يُلْحِقْه بهما، وزادَها الفرّاء بعدَ المضارع غير المسند إلى واو الجماعة، نحو: يدعوا الرجل،(٨٠) فلا ضرورةَ إلى ما ذهب إليه، أو استثناءِ المضارَع، إنْ أَجزْنا هذه الزيادة في هذه المواضع، ولعلَّ في عدم زيادتها في الماضي تحقيقاً لأمن لبس: دَعَوْا المسند إلى واو الجماعة ب (دَعَوا) المسند الى ألف الاثنين والقول نفسه في: لَم يَغْزُوْا، ولم يَغْزُوَا.(٨١)

---

(٧٨) انظر: الحريري، درة الغواص: ١٦٧، وانظر: د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربيّة. ٣٢، المبرد، المقتضب: ٤/٣٤٥ د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء، ١٥٦.

(٧٩) أنظر: السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ٣٣٠، وانظر الصفحة: ٤.

(٨٠) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٦/٦٢٤.

(٨١) انظر التفصيل في اسباب هذه الزيادة والخلافات فيها: د. عبد الفتاح الحموز، مواضـع اللبس في العربية: ١٥ ـ ١٦.

(٧) مسائِلُ أخرى متفرّقة

هنالك مسائِلُ أخرى متفرّقة زيادةً على ما مرَّ لها دورٌ بَيِّنٌ في تَعَـدُّد أوجه الرسم الإملائيّ وتكثيرها، منها الشذوذُ الذي لايُقاسُ عليه غَيْرُهُ، ومن ذلك رسمُ (كِلتا) بالألف حملا على أختها (كِلا) التي تُعامل معامَلَتها أيضا على الرغم مِنْ كونهـا رباعيّةً منتهيَةً بألف التأنيث: «وأنَّ (كلتا) تُكْتَبُ بالياء إلا أنْ تُضافَ إلى مُضْمرٍ في حالة الرفع.. وإنَّما فُرِّق بين (كلا) و (كلتا)؛ لأنَّ (كلتا) رباعيّة، وأبو محمد بن قتيبة ساوى بينهما، وأجرى كتابةَ (كلتا) مجرى كتابةَ (كلا) على ما بُيِّنَ مِنْ قبلُ»،[٨٢] وذكر الشيخ حسن والي أنَّها كُتِبَتْ بالألف العصويَّة شذوذا: «وأما (كِلْتـا) فقالَ بعضُهم: قياسه أنْ يُكْتَب بالياء، لأنّ ألفه ألفُ تأنيث، وقد وقعت رابعةً، ولكنَّه كُتِبَ بالألف شذوذا».[٨٣] وبعدُ فَيَظْهرُ لي أنَّه لا ضرورةَ إلى كتبها بالياء حملا على ما مرَّ؛ لأنَّ كتبها بالألف قد كَثُرَ وشاعَ، وأنّ كَتْبَها بالياء قد تُنوسيَ تماما، ولعلَّ في ذلك اطِّرادا للقاعدة الإملائيَّة وتوحيدَها، على الرغم من أنَّ كثيرَ الاستعمال يُعَدُّ شاذًّا، لايُقاسُ عليه غَيْرُه.

. ومِمَّا يمكِنُ عَدُّه مِنِ باب الشاذ أيضا في هذه المسألة ما شاع في كتابتنا الحديثة من رسم بعض الأعلام المنتهية بتاء التأنيث المربوطة بالتاء المفتوحة حملا على لُغة بعض العرب في إجراء الوقف على هذه التاء مجَرى الوصل، فيقفون عليها بالتاء لا بالهاء، ومن ذلك: مِدْحَتْ، عِصْمَت، رأفَت، شَوْكَت، رفْعَت، بهجتَ، حِكْمَت، صَفْوَت، ومِمَّا جاء عن العرب موقوفاً عليه بالتاء: يا أهلَ سورَةِ البقرت، فقالَ مجيبٌ: لاأحفظُ فيها آيَت، وهذا طَلْحَت، السلام عليه ورحْمَت، وغير ذلك مما يطالِعُنا في مظانّه.[٨٤] وذكر أبو حيّان النحوي[٨٥] أنَّ بعض آيات المصحف رُسِمَت بالتاء المفتوحة حملا

(٨٢) الحريري، درة الغواص: ٢٨٢.

(٨٣) الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٧٥. وانظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٦.

(٨٤) انظر: ابن جني، سر صناعة الاعراب: ١/ ٢،١٥٩/ ٥٦٣، ٦٣٧، ابو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، كتاب التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد: ١٩٠.، السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ٢١٦.

(٨٥) السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ٢١٦.

على هذا الوقف الشاذّ، نحو: (إنَّ شجرت الزقّوم..»،[٨٦] و (أَهُمْ يقسمون رحْمَت رَبّك».[٨٧] ويبدو لي أنَّ ما يطالِعُنا في رسمنا الحديث من هذه الأعلام للدولة العثمانية ولغتها أثرٌ بيِّن في هذه المسألة، زيادةً على أثر تلك اللغة العربية في وقفها الشاذّ، ولست أرى ضرورةً إلى المحافظة على هذا الرسم الشاذّ في كتابتنا، لكـون هذه الأعلام منقولةً من مصادِرَ منتهيةٍ بتاء التأنيث، فلا بُدَّ من رسِمها بالتاء المربوطة، وهجر رسمها الحالي، لتلحق نظائِرَها من الأعلام الأخرى.

ومِمَّا يُعَدُّ من باب الضرورة الشعريَّة قَطْعُ ألف الوصل في وصل الكلام، ومن ذلك قولُ جميل بن معمر: [٨٨]

الا لاأرى إثنـين أحسن شيمـة عـلى حَـدَثـانِ الدهـرِ منّي ومن جُمْـل

وقول أعرابي:[٨٩]

وألقى بِكَفَّيْـه الفتى إسْتكـانَـةً من الجـوع ضعفـا مـا يُمِـرُّومـا يُحْـلي

وقد ورد قَطْعُ الهمزة وقفا في القراءة القرآنية، ومن ذلك: «حتّى إذا إدَّاركوا»[٩٠] بقطع الهمزة، و «قالوا ألآنَ»[٩١] بثبات واو (قالوا) وقطع همزة (أل)، وغيُرهما. وذكر ابُن جنّي[٩٢] أنَّ قطع ألف الوصل في الدرج مُشكِلٌ. وما مرَّ لايُقاسُ عليه، بل يُكْتَفى في هذه المسألة بحفظه.

وَمِمَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة أيضا حذفُ ياء المضارع المعتلّ الناقص غيرِ المجزوم مراعاةً للتجانس والازدواج، ومنه قوله تعالى: «والليلِ إذا يَسْرِ»[٩٣] وقول

(٨٦) الدخان: ٤٣.

(٨٧) الزخرف: ٣٢.

(٨٨) ابو السعادات المبارك بن محمد بن الاثير: (ت ٦٠٦ هـ)، منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق د. محمد محمود الطناحي، دمشق ـ دار المأمون: ١/١٠٥، ابن جني المحتسب: ١/٢٤٨.

(٨٩) ابن الاثير، منال الطالب: ٩٩، وانظر ابن جني، المحتسب: ١/٢٤٧.

(٩٠) الاعراف: ٣٨.

(٩١) البقرة: ٧١.

(٩٢) انظر ابن جني، المحتسب: ١/٢٤٧.

(٩٣) الفجر: ٤ وانظر الداني، المقنع: ٤٠.

العرب: «لكلِّ ساقطةٍ لاقِطَةٌ» بزيادة التاء في (لاقطة) طلبا للازدواج، أي: لكلِّ كلمةٍ ساقطةٍ لاقِطٌ، على الرغم من أنَّه يُمْكِنُ عدُّ التاءِ للمبالغة.[٩٤]

ومنه رسمُ ياءِ المتكلّم المبدلة ألفا قياسا، نحو: يا حَسْرَتا، ويا وَيْلَتا، ويا أَسفا، وبالياء قياسا على رسم المصحف، وهو قليل، ولا ضرورةَ إلى مثل هذه المغايرة؛ لأنَّ رسم المصحف لايُقاسُ عليه،[٩٥] والقول نفسه في: يا أَبَتا، كما مرَّ.

ومن التوكيد والتفخيم قَطْعُ الألفِ في لفظ الجلالة في النداء، نحو: يا أَللهُ ارحمنا واغفِرْ لنا، وقولُهُم: أَفَأَلله لَتَفْعَلَنَّ،[٩٦] وذكر الجوهري أنَّ ذلك محمول على تفخيم لفظ الجلالة: «وقولهم: ياأَللهُ، بقطع الهمزة، إنَّما جاز لأنّه ينوى به الوقفُ على حرف النداء تفخيماً للاسم»،[٩٧] وذهب ابنُ كيسان إلى أنَّ قطع ألف (أل) من باب الحمل على الأصل، وقد خُفِّفَتْ لكثرة الاستعمال، وصلاً،[٩٨] ولعلَّ ما ذهب إليه الجوهريُّ أكثرُ دلالةً على المعنى المُراد من هذا القطع، وبخاصّةٍ ما عليه المنادي من احتياج إلى المنادى.

ومما يمكن عده مِمّا مر قطع (وهو الغالب) همزة (ألبتة) ووصلها (وهو القياس): «وفي اللباب: لم يسمَع في (البتة) إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها»،[٩٩] ولعلّ في قطع الهمزة توكيدا لمعنى النفي؛ لأنَّ فيه فصلَ (البتّة) عمّا قبلها، وهو فصل يجذب انتباه القارئ ويشدّه إليها.

---

(٩٤) انظر: ابن الشجري، الامالي الشجرية ٢/٢٩٥، الهروي، الازهية: ٢٦٧: د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية: ٢٢.

(٩٥) انظر: مصطفى عناني، نتيجة الاملاء: ٢٠، مصطفى طموم، سراج الكتبة، ٤١، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٨٠.

(٩٦) انظر: المبرد: المقتضب: ١/٢٥٣، ٢/٣٢٤، ٤/٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٩٧) اسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣ هـ أو ٣٩٦ هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت ـ دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م: ٦/٢٢٤٨ (ليه).

(٩٨) مكي بن ابي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ)، مشكل اعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، دمشق ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م: ١/١٢٣.

(٩٩) خالد الازهري، شرح التصريح: ١/٣٣٣، وانظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٢/١٢٠، السيوطي همع الهوامع: ٣/١٢٤، ابن منظور، لسان العرب (بتت)، الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٣/٣٩.

ومن إلاشباع زيادةُ واوٍ بعدَ ضمير الغائب المتّصل وميم الجمع، نحو: ضربتهو وقتلتهو، ضربتمو وقتلتموا، وذكر المالقيّ أنَّ الواو في المثالين الأولين للدلالة على الإفراد والتذكير كدلالة الألف في: ضربتُها، على الإفراد والتأنيث، وفي المثالين الأخيرين للدلالة على الجمع والتذكير كدلالة الألف على التثنية، نحو: ضربتُما وقتلتُما، وذكر المالقي أيضاً أنَّ الواو قد تحذف تخفيفا: «وربّما حُذِفَت هذه الواو تخفيفاً، فسُكّنت الميم، فقيل: ضَرَبْتُم وقتَلْتُم، إذ الميمُ تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة والتعظيم لِما تقدّم...»[100]. ومن ذلك أيضا ما يطالِعُنا في لغة اللبنانيّين من إشباع ضمّة عين الفعل، نحو: أَنظورُ، أشكورُ، والقول نفسه في فعل الأمر، ومن ذلك قول الشاعر:[101]

- وأنّني حيثُما يثني الهَوى بصري من حيثُ ما سلكَوا أدنو فأنْظورُ.

ومنه أيضاً إشباع الكسرِ الذي تنشأ عنه الياء، وهي مسألَة موطنها الشعر عند المالقي، ومن ذلك قول الشاعر:[102]

تُحِبُّكِ نفسي ما حَيْيتُ فإنْ أمُتْ يُحِبُّكِ عظمٌ في التراب تَريبُ. أي: تَرِبٌ.

ومن ذلك قراءة أمّ الدرداء: «حتىّ إذا كنتم في الفُلْكي..»[103] بإشباع كسرة الكاف.[104] ويظهر لي أنَّه لا ضرورةَ إلى أن يكون الإشباع ظاهرا في الكتابة؛ لئلاَّ يكون للكلمة صورتان إملائيّتان، إذْ يتحقَّق المعنى في إشباع ضمة هاء الغائب وميم الجمع. بغير إشباع كما مرَّ، والإشباع يكاد يكون قليلا في لغتنا في هذا الزمان، فلا ضرورة إلى أنْ يظهرَ في الكتب.

ومن الخطأ ما كان شائعاً عند كثيرٍ من الناس، نحو: الموسيقى، بالياء المهملة على

---

(١٠٠) انظر المالقي، رصف المباني: ٤٣٤، وانظر أحمد الهاشمي، ١٥٨، المبرد، المقتضب: ١/٢٦٨، الرضي شرح الشافية: ٢/٣٠٧.

(١٠١) انظر المالقي، رصف المباني: ١٣، ٤٣٥.

(١٠٢) انظر المالقي، رصف المباني: ١٣، ٤٤٦.

(١٠٣) يونس: ٢٢.

(١٠٤) انظر ابن جني، المحتسب: ١/٣١٠، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/١٣٨.

الرغم من أنَّ القياس أنْ تكون بالعصويَّة؛ لأنَّ الأسماء الأعجميّة تكتب وَفْقَ النُطْقِ، أمَّا الأعلام المستثناة (عيسى، موسى، كسرى، بُخارى) فكتبت بالياء، لأنَّ العربِ عرَّبتها فأعطتها حكمَ كلامها (الأسماء العربيَّة المنتهية بألف متطرّفة ليست ثالثةً). والقول نفسُه فيما يشيع كَتْبُه عند بعض الناس أيضا: أمريكى، أمريكة، وفرنسى، فرنسة، وغيرهما.(١٠٥)

ومنه خطأ بعض النسَّاخ في كتب (مَتَّى) بالياء المعجمة، وقياسه الكتبُ بالياء المهملة، وأجاز قومٌ أنْ يكتب بالألف (متَّا).(١٠٦)

وبعدُ فيتبَيَّنُ لنا بجلاءٍ مِمَّا في هذا البحث من مسائِلَ مختلفةٍ مبسوطةٍ هنا وهناك - أنَّ الكتابة العربيَّة التي شُرِّفَتْ بأن تكون حروفُها حروفَ رسم القرآن الكريم - قادرةٌ على استيعاب الكلام العربيّ، نظمه ونثره، والقرآنِ الكريم، والحديث النبويّ الشريف، وهي بذلك تقف سدًّا منيعا يرُدُّ تلك الدعوات الهدّامة التي تدور في فلك هجرها واستبدال اللاتينيَّةِ التي لاتستوعبُ حروفُها الكلامَ العربيّ كلَّه بها، وهي دعوات تزعَّمَ لواءها مَنْ يحملون للعربية حقدا دفينا، يدور في فلك القضاء على اللغة الفصيحة ورسمها الإملائي، وتتزيًّا بزيِّ التجديد والتيسير المزوّر.

ويتبيّن لنا أنَّ كثيراً من الألفاظ العربيَّة تشيع في رسمها الأوجه المتعدّدة المختلفة، وهي أوجهٌ أسهمت في ابتكارها وتعدُّدِها عواملُ وتأويلاتٌ مختلفةٌ تسرَّبت إلى الخطّ العربي من الخلافات النحويَّة والصرفيَّة التي أغنت مسائل النحو والصرف المختلفة، ومن هذه العوامل الاعتدادُ بالعارض وعدَمُه، ويبدو أثرُه بيِّنا في مواضع رسم الهمزة التي تتصدَّر بها الكلمة أو المتطرفة التي تصبح به شبيهةً بالمتوسّطة، ولعلَّ عدم الاعتداد به يُخَلِّص الخط العربيَّ من كثيرٍ من هذه الأوجه

(١٠٥) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٢، احمد الهاشمي، المفرد العلم: ١٤١، عبد السلام هارون، قواعد الاملاء: ٢٥، الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٦٢، الشيخ حسن والي، كتاب الاملاء: ٧٥.

(١٠٦) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢/١٦٢، مصطفى عناني، نتيجة الاملاء: ١٥، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الاملاء: ٧٢ ـ ٧٣.

التي ينفر الطلبة والمريدون وغيرهم منها، ولسنا ننكر أنَّه قد يصارُ إليه في مواضع قليلة ليدور الرسم في فلك نظرية التيسير والسهولة، ومنها تحقيقُ أمنِ اللبس الذي يُعَدُّ غايةَ العربيَّة القصوى وضالَّتها المنشودة، إذْ كثيراً ما تطالِعنا أوجهٌ خطيَّة تعود إليه، ويبدو ذلك بيِّنا في الزيادة والحذف والوصل والفصل وغيرها، وكثـرةُ الاستعمال التي تفرض سلطانَها على مسائل النحو والصرف والامـلاء رغبةً في التيسير والتسهيل، لأنَّ العربَ يُكْثِرونَ من التصرُّفِ والتلعُّب بكل ما يكثر استعماله ودورانه في الكتب واللفظ، وتبدو هذه المسألة بَيِّنَة في كثيرٍ من مسائل الحذف والزيادةِ والاتّصال والانفصالِ، واللغاتُ التي تستدعي مـطابَقَةَ الرسم لهـا؛ لئلاَّ يُغـايرَ المنطوقُ المكتوبَ، وتبدو هذه المسألة بَيِّنة في تخفيف الهمزة بالحـذف بعد نقـل حركتها إلى الساكن قبلَها، أو إبدالها وغير ذلك، وكراهَةُ توالى الأمثال التي تدور في فلك التيسـير والتسهيل، وتبـدو بَيِّنةً في الهمـزة التي تُـرْسَمُ عـلى واوٍ أو ألفٍ، والخلافاتُ النحويَّة والصرفيّة والأصول والأقيسة، وهي خلافاتٌ لها دورٌ بَيِّنٌ في هذه المسألة من حيثُ تكثيرُ هذه الأوجه، وتبدو بَيِّنةً بجلاءٍ في رسم الهمزة والألف المقصورة، والفصل والوصل، والحذفِ وغيرِها مما يطالِعُنا في هذا البحث، وغير ذلك من الأوجه الاخرى كالشذوذ والضرورة والتفخيم والتوكيد والإشباع والخطأ.

ويتبين لنا أيضا أنَّ هذه الأوجه لها دورٌ رئيسٌ بَيِّنٌ في نفور الطلبة والمريدين من الرسم الإملائي، وتَعَثُّرِ أقلامهم في الكتابة، وألسنتهم في القراءة، ولسنا مغالين إنْ قلنا إنَّ كثيرا من الكلمات تُقرأ خطأً بسببه، ويبدو ذلك بيِّنًا في زيادة واو عمرو وألف مائة والألف بعد الفعل المسند إلى واو الجماعة وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تطالعنا منثورةً في هذا البحث، وأنَّ لها إسهامًا كبيرا في أن يكونَ لكل بلدٍ ناطقٍ بالضاد رسمٌ خاصٌّ في بعض الألفاظ، شأنُهُ في ذلك شأنُ اللغة العاميَّة الإقليمية التي تطالِعُنا في كلّ بلدٍ أو كل حيٍّ من البلد الواحد.

ولقد استطعت في هذا البحث بالاستقصاء الشامل تدوينَ تلك الألفـاظ التي تَحتَمِلُ أكثر من وجه إملائي، رغبةً في الانتهاء إلى وجهٍ، لتطَّرِد قـواعد الإمـلاء وتتوحَّد، وهي مسألة تُسْهِم إسهاما رئيساً في تقريب الرسم الإملائي إلى الطلبة

والمريدين، ونبذ تلك الدعوات التي تهدف إلى القضاء على العربيَّة ورسمها. ولقد حَرَصْتُ في الوجه المختار أنْ يطابِقَ فيه المنطوقُ المكتوبَ في الغالب، ويتحقَّقَ أمنُ اللبس، وكثيرا ما كنت أميل إلى الاعتداد بالأصل لا بالعارض الذي كَثُرَ الاعتدادُ به في الرسم الإملائي على خلاف ما يطالِعُنا في مسائل النحو والصرف، والقولُ نفسُهُ فيما يشيع في كتاباتنا الحديثة؛ لئلاَّ ينفر الناسُ من تلك الأوجه التي قد تبدو جديدةً غريبَةً عنهم.

وبعد فإنَّني أدعو من غير تردُّدٍ إلى التخلص من تلك الأوجه، وإلغائها، والاكتفاء بوجه واحد، لتتحقَّق نظرية التيسير والسهولة التي نتطلَّعُ اليها، وإن كان لابُدَّ من هذه الأوجه فلا ضيرَ في أن تُحْفَظ في مؤلَّفٍ ما ليدرسها المختصون والدارسون رغبةً في الوقوف عندها والإفادة من الخلافات فيها. واللهَ أسألُ أنْ يكون هذا البحث قد أسهم في تيسير الإملاء وتقريبه إلى المريدين والطلبة، وأزالَ ما علق بهذه المسألة من غبارِ الإهمال والتناسي، وأسأله المغفرةَ إنْ زَلَلتُ، وجزيل الثواب إن أَصَبْت في خدمة العربية وكتابها الكريم.